الهندسة الحديثية

الحلقة السادسة

3.6) ما كل أحاديث صحيح البخاري من أعلى درجات الصحيح

من اللافت للنظر، أن البخاري وقد خرج كتابه على تفاريق الأبواب الفقهية، مضاهياً لصنيع الإمام مالك بن أنس (ت: 179 هـ) رحمه الله في "الموطأ"، لم يكن بمستطاعه أن يلتزم بمطلب شرطه القوي في الصحة (أي: المستوفي لشرط الضرورة الاصطلاحي النظري القوي)!، بل أدخل صحيحه، تحت وطأة هذا الإحراج العملي، أفراداً وغرائب لا مكان لها في "الصحيح" بحال!.

قلت:

وقد علق الحافظ ابن حجر العسقلاني على كلام الباجي بخصوص تعامل النقلة مع بياضات نص الفربري بقوله[1]:

> ***وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث. وهي مواضع قليلة جداً استظهرتها كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى. ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك يورد من تراجم الأبواب على أطوار:***
>
> ***-إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافق شرطه أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحه لموضوع كتابه وهي: حدثنا، وما قام مقام ذلك، والعنعنة بشرطها عنده (أي ثبوت اللقاء وعدم التدليس)،***
>
> ***-وإن لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه ولا على شرط غيره!، وكان مما يستأنس به، ويقدمه قوم على القياس، استعمل لفظ ذلك الحديث، أو معناه ترجمة باب، ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله تشهد له، أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر.***
>
> ***وعلى هذا، فالأحاديث التي فيه على ثلاثة أقسام وسيأتي تفاصيل ذلك مشروحاً إن شاء الله تعالى.***

قلت:

فهذا إحراج منهجي متوقع ولا محيص عنه، وناتج عن الخطاطة العامة للجامع الصحيح، التي توخى فيها البخاري محاكاة "الموطأ".

لكن، ما الدافع للبخاري في أن يخل بشرطه الصلب حتى في الرجال، كما تظهر الأمثلة التالية؟:

قال ابن حجر العسقلاني في ترجمة محمد بن عبد الرحمن الطفاوي[2]:

> ***قال أبو زرعة: منكر الحديث، وأورد له ابن عدي (الجرجاني) عدة أحاديث. قلت (ابن حجر): له في البخاري ثلاثة أحاديث، ليس فيها شيء مما استنكره ابن عدي!، ثالثها في "الرقاق": "كن في الدنيا كأنك***

---

1 "هدي الساري" ص. 6.

2 "هدي الساري" 440.

غريب!" , فهذا تفرد به الطفاوي، وهو من غرائب الصحيح، وكأن البخاري لم يشدد فيه!، لكونه من أحاديث الترغيب! والترهيب!.

قلت:

ولو قال ابن حجر: لأنها من موروث زهديات بيئة البخاري لما بعد عن إصابة الحق في الصميم. بل إن عدم تشدد المحدثين في أحاديث الترغيب والترهيب، ينم عن عقلية تخريفية مرضية هوسية محضة. ذلك أن الشر الذي دخل الدين من هذا الباب شر مستطير لا تحصر آثاره ولا عواقبه، على ما زلنا نشاهد بذهول من كثرة البهاليل الذين يتدينون بمثل هذه الترهات.

وقال ابن حجر أيضاً في ترجمة أبي صالح، عبد الله بن صالح بن محمد الجهني كاتب الليث بن سعد المصري[3]:

لقيه البخاري وأكثر عنه، وليس هو من شرطه في الصحيح، وإن كان حديثه عنده صالحًا!. والأحاديث التي رواها عنه في "الصحيح" بصيغة: "حدثنا عبد الله"، أو "قال لي: عبد الله"، أو "قال عبد الله" قليلة.

وساق ابن حجر تسعة أحاديث من أبواب مختلفة من صحيح البخاري، كأمثلة على هذه الصيغ في التحديث، ثم قال:

وأما التعليق عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عنه فكثير جداً!. وقد عاب ذلك الإسماعيلي (الحافظ) على البخاري وتعجب منه،كيف يحتج بأحاديثه حيث يعلقها!، فقال: هذا عجيب!، يحتج به منقطعاً، ولا يحتج به إذا كان متصلاً!.

قلت:

وهذا الصنيع من البخاري، لفت أيضاً نظر الحافظ الذهبي فقال[4]:

وقد يؤدي تدليس الأسماء إلى جهالة الراوي الثقة، فيرد خبره الصحيح. فهذه مفسدة، ولكنها في غير "جامع البخاري"!!! ونحوه، الذي تقرر أنها موضوعة للصحاح، فإن الرجل (أي البخاري) قد قال في جامعه: حدثنا عبد الله، وأراد به: ابن صالح المصري!. وقال: حدثنا يعقوب، وأراد به: ابن كاسب[5]، وفيهما لين. وبكل حال: التدليس مناف للإخلاص، لما فيه من التزين!.

---

3 "هدي الساري" (2: 137).

4 شمس الدين الذهبي: "الموقظة في علم مصطلح الحديث"، ص. 50، ط. أولى: 1412 هـ، بعناية عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سورية.

5 يقعوب بن حميد بن كاسب المدني، ثم المكي (ت: 241 هـ)، قد ينسب إلى جده، فيقال: "يعقوب بن كاسب". قال ابن معين فيه: ليس بشيء. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال ابن أبي حاتم الرازي: قلت لأبي زرعة: ثقة؟. فحرك راسه!. قلت: كان صدوقا في الحديث؟. قال: لهذا شروط وقال أيضا: قلبي لا يسكن على ابن كاسب. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف. وقال النسائي: ليس بشيء، وقال أبو داود السختياني: رأينا في مسنده أحاديث قد أنكرناها فطالبناه بالأصول فدافعنا ثم أخرجها بعد فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري. كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها. 😊 قلت: روى له البخاري خارج الصحيح في كتابه: "أفعال العباد" وأخرج له في الصحيح حديثين: الأول في كتاب: "الصلح" باب: "إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود"، وفي كتاب "المغازي، باب: فضل من شهد بدرا"، عن يعقوب! (غير منسوب)، عن ابراهيم بن سعد. فاختلف الحفاظ فيمن يكون يعقوب هذا!؟. فذهب بعضهم إلى كونه: يعقوب بن حميد بن كاسب هذا!، وقيل: يعقوب بن ابراهيم الدورقي!، وقيل: يعقوب بن محمد الزهري!، وقيل: يعقوب بن ابراهيم بن سعد!، وكلها أسماء محتملة، عدا الأخير، لأن البخاري لم يلقه. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (11: 336/646)، و"فتح الباري" (5: 301، و7: 308)، طبعة المكتبة السلفية لسنة 1380 هـ.

أي أن البخاري رحمه الله بصنيعه هذا في هذين الموطنين، وقع في شرك التدليس الصريح للشيوخ!.

3.6.1) ما أقحمه الرواة اللاحقون على متن البخاري، وليس على شرطه

عقد ابن حجر العسقلاني "الفصل التاسع" من كتابه: "*هدي الساري مقدمة فتح ال*باري شرح صحيح البخاري"، تحت عنوان طويل[6]، نقتطف منه بعض التراجم لهولاء المنتقدين على البخاري إخراجه لهم في صحيحه.

قال ابن حجر في ترجمة أبي محمد، أحمد بن عاصم البلخي (ت: 227 هـ)[7]:

> ***روى عنه البخاري حديثًا واحدًا في كتاب الرقاق، وهو في رواية المستملي وحده***

قلت:

ولا شك أن إدراج هذا الرجل في رجالات الصحيح يرجع إلى المستملي وحده، بحسب ما جاء في روايته، وطريقة تعامله الحر! مع بياضات أصل صحيح البخاري من نسخة الفربري، على ما تقدم.

وقد خالف المستملي هنا كل الرواة الخمسة المشاركين له في الرواية عن الفربري، ليتفرد بمثل هذه الرواية عن رجل لا يتوفر فيه شرط البخاري في الرجال.

وقال الحافظ المزي بهذا الصدد[8]:

> ***روى (يعني البلخي) عن حيوة بن شُريح الحمصي[9] (بخ)[10]، وسعيد بن كثير بن عُفَيْر المِصري[11] (بخ)، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني[12]، وعبد الملك بن قريب الأصمعي البصري[13]، وأبي عُبيد القاسم بن سلام[14]، ومحمد بن خلف العسقلاني[15]، وهو أصغر منه.***

---

6 ونصه: "في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب (صحيح البخاري) مرتبا على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعا موضعا وتمييز من أخرج لهم (البخاري) في الأصول (أي المستوفين لشرطه في الصحة)، أو في المتابعات والاستشهادات مفصلا ذلك جميعه".

7 قال البخاري في التاريخ الكبير"(2: 1500/5): {أحمد بن عاصم البلخي، أبو محمد، مات قبل الأضحى بثلاثة أيام سنة سبع وعشرين ومائتين}. وقال ابن حبان في "الثقات" (8: 12): {يروي عن ابن عيينة، روى عنه أهل بلده، مات قبل الأضحي!!(كذا في النص وهو تحريف لقول البخاري أعلاه!) بثلاثة أيام سنة سبع وعشرين ومائتين. وقال: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في: "الجرح والتعديل" (2: 118/66): {سألت أبي عنه فقال: مجهول}. وقال ابن حجر ملخصا لأقوال النقاد فيه، على قلتها!: {كان مشهورا بالزهد وأما أبو حاتم الرازي فقال: مجهول. وقد ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "روى عنه أهل بلده". وله أخبار في الحلية (حلية الأولياء لأبي نعيم الإصبهاني) وفي رسالة القشيري وفي الزهد وغيره. ثم ظهر لي أن الزاهد غيره!، وهو أنطاكي لا بلخي!}. 😊 قلت: وهو كما قال، لأن المترجم له في "حلية الأولياء "(9: 280 – 449/297) هو: أبو عبد الله، أحمد بن عاصم الأنطاكي، وليس أبا عبد الله البلخي. والأنطاكي هذا ترجم له ابن حبان أيضا في "الثقات" (8: 20) ترجمة منفصلة فقال: {أحمد بن عاصم الأنطاكي، أبو عبد الله. من عباد أهل الثغر، ما له كثير حديث يرجع إليه، كان يجالس أبا إسحاق الفزاري ويوسف بن أسباط. روى عنه أحمد بن أبي الحواري}. 😊 قلت: وروايـة أحمـد بـن أبـي الحواري عنه مثبتة في أسانيد إليه في "حلية الأولياء" (9: 281، و 282) وكذلك كنيته: أبا عبد الله. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (1: 76/40).

8 جمال الدين، أبو الحجاج، يوسف المزي (654 هـ – 742 هـ) في: "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (1: 55/363).

9 حيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي، أبو العباس الحمصي (ت: 224 هـ). وثقه يحيى بن معين ويعقوب بن شيبة. ويروي عنه البخاري مباشرة ويروي عنه الترمذي وابن ماجة بواسطة أحمد بن عاصم البلخي. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (3: 62/136).

10 الإشارة هنا بالرمز (بخ) هي أن البخاري أخرج له في كتابه "الأدب المفرد"

11 سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم بن يزيد بن الأسود الأنصاري، أبو عثمان المصري (146 هـ – 226 هـ). قال أبو حاتم: لم يكن بالتبث، كان يقرأ من كتب الناس وهو صدوق. وقال السعدي: فيه غير لون من البدع وكان مخلطا وغير ثقة. وقد رد أبو أحمد بن عدي قول السعدي فيه.. وقال ابن معين: ثقة لا بأس به. وقال النسائي: صالح وابن أبي مريم أحب إليّ منه. وقال ابن يونس: كان سعيد من أعلم الناس بالأنساب والأخبار الماضية وأيام العرب: مأثرها ووقائعها والمناقب والمثالب. كان في ذلك كله شيئًا عجيبا، وكان أديبا فصيح اللسان، حسن البيان لا تمل مجالسته، ولا ينزف علمه وله أخبار مشهورة... أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (4: 129/66).

12 عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعاني (126 هـ – 211 هـ) وهو ثقة مكثر اختلط بأخرة. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (6: 611/278).

13 عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، أبو سعيد الأصمعي البصري (ت: 213 هـ أو 216 هـ) أحد أعلام اللغة. وثقه ابن معين وغيره. انظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب"(6: 771/368).

روى عنه: البخاري في (آخر باب "رفع الأمانة" من كتاب "الرقائق") وفي كتاب "الأدب"[16]، وعبد الله بن محمد الجوزجاني. قال البخاري: مات في الأضحى بثلاثة أيام سنة سبع وعشرين ومائتين.

قلت:

فليس من شيوخه هؤلاء المخضرمين من هو بلخي مثله!.

وقد علق الدكتور بشار عواد معروف، محقق كتاب: "تهذيب الكمال**" على قول المزي أعلاه فقال[17]:**

وهذه الرواية التي أشار إليها (المزي) في آخر كتاب "الرقائق" لا توجد في النسخ المطبوعة!، حيث نجد فيها أربعة أحاديث في باب "رفع الأمانة".

قلت:

وهذا من فعل النساخ. إذ قد وردت فقرة في كتاب "الرقاق" في باب: "رفع الأمانة"، جاء فيها[18]:

قال الفربري، قال أبو جعفر: حَدَّثْتُ أبا عبد الله فقال: سمعت أبا!!! أحمد بن عاصم يقول: سمعت أبا عبيد يقول: قال الأصمعي وأبو عمرو[19] وغيرهما: "جَنْدَل قلوب الرجال": الجندل الأصل من كل شيء..

وعلق محمد فؤاد عبد الباقي في الحاشية على هذا النص فقال:

قوله: قال الفربري،...إلخ. هذه الأسطر غير موجودة في بعض المتون، منها متن العيني[20].

قلت:

وعندي أن هذا هو النص المعني للقرينتين التاليتين:

أولاهما: أن أبا محمد، أحمد بن عاصم يروي عن الأصمعي وعن أبي عبيد القاسم بن سلام، وكلاهما من أئمة اللغة العربية، وهو هنا في هذا النص يروي عن أبي عبيد القاسم بن سلام. وهذا شرح لغوي لمفردات الحديث، وليس بحديث.

ثانيها: أن اسم "محمد" سقط في قول أبي عبد الله البخاري: "سمعت أبا!! أحمد بن عاصم" وإنما هو "سمعت أبا محمد، أحمد بن عاصم".

---

14 أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي البغدادي (197 هـ - 223 هـ) أحد أعلام الأدب واللغة العربية. أخذ الأدب عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي وغيرهما وولي قضاء طرسوس لثماني عشر سنة. روى عن الأصمعي، وأبي عبيدة، والكسائي، والفراء وله عدة تصانيف في "القراءة"، و"الحديث"، و"الفقه". وهو أول من صنف في "غريب الحديث".

15 محمد بن خلف بن عمّار بن العلاء بن غزوان، أبو نصر العسقلاني (ت: 260 هـ). قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: صالح ووثقه كل من مسلمة بن قاسم وابن أبي عاصم. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (9: 131/215).

16 يعني بذلك كتاب "الأدب المفرد" وليس كتاب "الأدب" من صحيحه.

17 "تهذيب الكمال" (1: 363) الهامش رقم: 3.

18 من صحيح البخاري (7: 189)، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة إستنبول، لسنة 1401 هـ/1981 م.

19 أبو عمرو الشيباني، إسحاق بن مرار الكوفي (94 هـ - 206 هـ) اللغوي والأديب الشهير.

20 يعني بمتن العيني، المتن الذي اعتمده محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: 855 هـ/1448 م في شرحه على صحيح البخاري المسمى: "عمدة القاري".

قلت:

ويترجح عندي أن هذه الزيادة، إنما أضافها أصحاب النسخة اليونينية لصحيح البخاري التي اعتمدها ابن حجر العسقلاني، ولم تكن موجودة في النسخ الأقدم لرواية المستملي.

الشاهد، أن أبا الوليد الباجي (ت: 474 هـ)، وهو متقدم على عصر ابن حجر العسقلاني!، لم يترجم لأحمد بن عاصم ضمن رجالات البخاري في كتابه: "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح"، مع أن المستملي، مندرج ضمن سند الباجي إلى صحيح البخاري![21].

أضف إلى هذا، أن المزي نفسه رمز في ترجمته لأحمد بن عاصم ، برمز: (بخ)[22] أي: أن البخاري أخرج له في "الأدب المفرد"[23] وليس في الصحيح، بينما رمز له ابن حجر برمز (خ)[24] أي أن البخاري أخرج له في الصحيح!. وهو ما يتنافى وشهادة الباجي والمزي، السابقين على عصر ابن حجر، ولا هو مثبت في النسخ المطبوعة التي نتوفر عليها اليوم!.

---

21 قال أبو الوليد الباجي في: "التعديل والتجريح" (1: 244): {وأسانيد ما ذكرت فيه عن صحيح البخاري، فحدثنا به: أبو ذر (هو عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهروي المالكي (355 هـ – 435 هـ)) قراءة عليه قال: أخبرنا أبو محمد الحموي (هو عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي (293 هـ – 381 هـ))، وأبو إسحاق المستملي، وأبو الهيثم الكشميهني قالوا: أنبأنا محمد بن يوسف الفربري، قال: أنبأنا محمد بن إسماعيل البخاري}.

22 "تهذيب الكمال" (تهذيب الكمال" (1: 363/55).

23 الخبر الأول أخرجه البخاري في كتاب: "الأدب المفرد"، ط. أولى: 1406 هـ/1986 م، في باب: "الألفة" ص. 65، الحديث رقم 263، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. وقال البخاري فيه: حدثنا أحمد بن عاصم، قال: حدثنا سعيد بن عفير، قال: حدثني ابن وهب، عن حيوة بن شريح، عن دارج، عن عيسى بن هلال الصدفي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ قال: «إن روح المؤمنين ليلتقيان في مسيرة يوم، وما رأى أحدهما صاحبه». وهو خبر منكر متنا ولا يقوم سندا. ذلك أن فيه دراج بن سمعان، أبو السمح القرشي السهمي المصري القاص، مولى عمرو بن العاص (ت: 126 هـ). وهذا قال فيه الإمام أحمد: حديثه منكر. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: منكر الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: حديثه ضعيف. وقال الدارقطني: ضعيف، وقال في موضع آخر: متروك. وقال فضلك الرازي لما ذكر له أن ابن معين قال: دراج ثقة!: ليس بثقة ولا كرامة. وقال أبو أحمد بن عدي الجرجاني: عامة الأحاديث التي أمليتها عن دراج، مما لا يتابع عليه ومما ينكر من حديثه: "أصدق الرؤيا بالأسحار"، و"الشتاء ربيع المؤمن"، و"الشباع حرام"، و"أكثروا من ذكر الله حتى يقال مجنون"، و"لا حليم إلا ذو عثرات". 😊 قلت: وهذا خرج له ابن حبان مع ذلك في صحيحه، بل ووثقه في كتابه "الثقات" على ما عرف من تساهله!. على ما سيأتي لنا من تفصيل في منهجه. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (3: 180/397)، و"سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني"، ص. 261/170، ط. أولى: 1404 هـ/1984 م، طبعة مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.، و"سؤالات البرقاني (ت: 425 هـ) للدارقطني"، ص. 7، طبعة دار الكتب المصرية، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي"، ص. 196/102، و"التاريخ الكبير للبخاري" (3: 256)، والجرح والتعديل" (3: 441)، و"المغني في الضعفاء للذهبي" (1: 122)، و"ميزان الاعتدال للذهبي" (2: 24)، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني" (7: 213).

😊 قلت: وأورد البخاري رواية أخرى في "الأدب المفرد" في: باب: "ساكن القرى"، ص. 591/127، فقال: {حدثنا أحمد بن عاصم، قال: حدثنا حَيْوَة، قال: حدثني صفوان قال: سمعت راشد بن سعد يقول: سمعت ثوبان (مولى رسول الله ﷺ يقول: قال لي رسول الله ﷺ: «لا تسكن الكفور، فإن ساكن الكفور كساكن القبور». قال (الإمام) أحمد: "الكفور": "القرى". 😊 قلت: آفة هذا الخبر: "بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكلاعي الميّمي، أبو يحمد الحمصي (110 هـ – 197 هـ). وهذا قال فيه ابن المبارك: كان صدوقا ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر. وقال ابن سعد: كان ثقة في روايته عن الثقات ضعيفا في روايته عن غير الثقات، وكذا قال العجلي.. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أبو مسهر الغساني: بقية ليست أحاديثه نقية فكن منها على تقية!. وقال الجوزجاني: رحم الله بقية ما كان ببالي إذا وجد خرافة عمن يأخذ!. وقال أحمد بن الحسن الترمذي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أتي. قلت أتيَ من التدليس. وقال ابن حبان: لم يسر أبو عبد الله (الإمام أحمد) شأن بقية، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه، عن أقوام ثقات فأنكرها!. ولعمري! أنه موضع الإنكار وفي دون هذا ما يسقط عدالته الإنسان. ولقد دخلت حمص وأكبر همي شأن بقية فتتبعت أحاديثه وكتبت النسخ على الوجه وتتبعت ما لم أجده بعلو، يعني بنزول، فرأيته ثقة مأمونا، ولكنه كان مدلسا! دلس عن عبيد الله بن عمر، ومالك، وشعبة، ما أخذ عن مثل المجاشع بن عمرو، والسري بن عبد الحميد، وعمر بن موسى الميّمي وأشباههم فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم ما سمع عن هؤلاء عنهم!، فكان يقول: قال عبيد الله، وقال مالك، فحملوا عن بقية، عن عبيد الله، وعن بقية، عن مالك وأسقط الواهي بينهما فألزق الوضع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وامتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسمونه فالتزق ذلك كله به. وسئل ابن معين عنه فقال: إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمر وغيره فاقبلوه. إما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا. وإذا كنى الرجل ولم يسمه فليس يساوي شيئا. 😊 قلت: وقد صنفه ابن حجر ضمن المرتبة الرابعة من المدلسين، ممن اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل. 😊 قلت: وقد عنعن هنا عن صفوان ولم يصرح بالسماع!. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (1: 878/416)، و"تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" لابن حجر، ص. 117/121، ط. ثانية: 1407 هـ/1987 م، دار الكتب العلمية، بيروت.

😊 قلت: ويعجب المرء أن يرى البخاري يروي خبرا فيه رجل تالف كدراج، أو بقية سواء للاستئناس أو العظة أو غير ذلك!. لكن، يجب ألا يعزب على القارئ أن المحدث وإن ضبط روايته بمنهج عقلاني صارم قد يصون حديثه من كثير من ضعاف الآثار، إلا أن بيئة المحدث التي نشأ وتربى وترعرع بين أحضانها، يظل لها تأثيرها الفاعل والخفي فيما يستطيع المحدث أن يغربل بداهة بأوليات العقل. وهذا نموذج صارخ من ذلك.

وأورد البخاري رواية أخرى في "الأدب المفرد" في باب: "الطعن في الأنساب"، ص. 400/90 فقال: {حدثنا ابن!!! عاصم، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «شعبتان لا تتركهما أمتي: النياحة والطعن في الأنساب». 😊 قلت: وعندي أن هذا تصحيف لأبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، وليس ابن عاصم كما ورد هنا بفعل أخطاء النساخ!. إذ أبو عاصم هو الذي يروي عن أبي عبد الله، محمد بن عجلان المدني القرشي مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة (ت 149 هـ)، الذي يروي بدوره عن أبيه، عن أبي هريرة مرة، أو عن أبيه، عن رجل، عن أبي هريرة أخرى!. وقد اختلط على ابن عجلان الأمر في ذلك، فلم يعد يميز ما بين السندين!. ثم إن ابن عجلان هذا، ليس من رجالات البخاري ولا مسلم. ومسلم أخرج له في المتابعات ولم يحتج به. أنظر: "تهذيب التهذيب" (9: 566/303).

24 "تهذيب التهذيب" (1: 76/40)، ورمز له ابن حجر بنفس الرمز في: "هدي الساري" ص. 383، مما يعني أن هذا من فعل ابن حجر، حسب النسخة اليونينية للصحيح التي كانت بيده وليس تحريفا من طرف النساخ.!.

ترى!، هل هذا من فعل ابن حجر أو من فعل النساخ!؟

الإشكال مفتوح!.

3.6.2) رواة عيب على البخاري إخراج حديثهم في الصحيح

وقد عيب على البخاري إخراج حديث جماعة في الصحيح منهم على سبيل المثال لا الحصر:

- **إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة** الفروي الأموي المدني **(ت: 226 هـ).**

قال ابن حجر[25]**:**

> *قال أبو حاتم: كان صدوقًا ولكن ذهب بصره فربما لقن وكتبه صحيحة ووهاه أبو داود والنسائي. والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم. وقال الدارقطني والحاكم (أبو عبد الله): عيب على البخاري إخراج حديثه.*

وأضاف ابن حجر:

> *روى عنه البخاري في كتاب: "الجهاد" حديثًا*[26]*، وفي "فرض الخمس" حديثًا آخر*[27] *كلاهما عن (الإمام) مالك. وأخرج له في الصلح حديثًا آخر مقرونًا بالأويسي*[28]*، وكأنها (أي هذه الأحاديث الثلاثة) مما أخذه (البخاري) عنه من كتابه قبل ذهاب بصره!. وروى له الترمذي*[29] *وابن ماجة.*[30]

قلت:

وهذا احتمال لا يقدم ولا يؤخر! في تزكية الرجل بمجرد إخراج البخاري له هذه الأحاديث المفردة أو المقرونة!. لأنه حتى لو صح احتمال أخذ البخاري لها من كتابه قبل تغيره، فلا يتعدى الأمر أن تكون هذه الأحاديث الثلاثة بعينها هي كل ما يصح من حديثه والباقي هباء!. وبالتالي، فعندما يأتي مثل الحاكم النيسابوري ويخرج حديثاً لابن أبي فروة هذا، زيادة على هذه الثلاثة بالذات، ويقول فيها: "على شرط البخاري ولم يخرجه"، فهو تضليل، مادام لا يصح من حديثه عند البخاري، سوى هذه الثلاثة المعنية!.

---

25 "هدي الساري"، ص. 378.

26 قال البخاري في كتاب: "الجهاد والسير"، الحديث رقم: 2708: {حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ {ابن أنس بن مالك بن أبي عمرو الأصبحي المدني (ت: 179 هـ) إمام دار الهجرة، وهو ثقة} عَنْ نَافِعٍ {أبو عبد الله المدني، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت: 117 هـ) وهو ثقة ثبت} عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ {أبو عبد الرحمن العدوي المدني (ت: 73 هـ) الصحابي الجليل}: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَتُقَاتِلُنَّ اليَهُودَ حَتَّى يَخْتَبِئَ أَحَدُهُمْ وَرَاءَ الحَجَرِ فَيَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَائِي فَاقْتُلْهُ».

27 قال الإمام البخاري في كتاب: "فرض الخمس" من صحيحه، الحديث رقم: 2863: {حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ {محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري المدني (ت: 125 هـ) وهو متفق على ثقته}، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَوْسِ بْنِ الحَدَثَانِ {أبو سعيد النصري المدني (ت: 92 هـ) رأى النبي ﷺ} وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرِ {ابن مطعم بن عدي بن نوفل النوفلي (ت: حوالي: 100 هـ) وهو ثقة} ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ حَدِيثِهِ ذَلِكَ فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الحَدِيثِ ،....إلخ. (الخبر) .

28 قال البخاري في كتاب: "الصلح"، الحديث رقم: 2496: {حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ {ابن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب، أبو عبد الله الذهلي النيسابوري، ثم الحمصي (ت: 258 هـ) وهو ثقة مأمون}، حَدَّثَنَا عَبْدُالعَزِيزِ بْنُ عَبْدِاللَّهِ {ابن يحيى بن عمرو بن اويس، أبو القاسم الأُوَيْسِيُّ المدني (ت: ؟) وإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ {أبو يعقوب المدني (ت: 226 هـ) وهو ضعيف} قالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ {ابن أبي كثير الأنصاري الزرقي المدني (ت: ؟) وهو ثقة وثقه الخلال والدارقطني وقال أبو داود: ضعيف}، عَنْ أَبِي حَازِمٍ {سلمة بن دينار التمار الأعرج المدني (ت: 135 هـ) وهو ثقة}، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ {ابن مالك، أبو العباس الأنصاري المدني (ت: 88 هـ) وهو صحابي}: أَنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامَوْا بِالحِجَارَةِ فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ: «اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ بَيْنَهُمْ».

29 سنن الترمذي، كتاب: "الطب" الحديث رقم: 1959.

30 سنن الترمذي، "كتاب: "ماجاء في الجنائز" الحديث رقم: 1579، وكتاب: "النكاح"، الحديث رقم: 2005، وكتاب: "الكفارات"، الحديث رقم: 2127.

-ومثله: **إسماعيل بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي**، أبو عبد الله بن أبي أويس المدني (ت: 226 هـ)، ابن أخت الإمام مالك بن أنس. وهذا قال فيه الدارقطني[31]:

لا أختاره في الصحيح.

-ومثله: **أبو الصديق الناجي**، بكر بن عمرو البصري (ت: 108 هـ). فهذا قال فيه ابن سعد:

يتكلمون في أحاديثه ويستنكرونها

وقال ابن حجر:

ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أبي سعيد الخدري في قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفساً من بني إسرائيل ثم تاب.

قلت:

وهو خبر باطل منكر المتن والسياق[32].

---

31 أنظر ترجمته في: "هدي الساري"، ص. 388.

32 ☺ قلت: أخرجه البخاري في كتاب: "أحاديث الأنبياء"، الخبر رقم: 3211: قال البخاري: {حدَّثنا مُحمَّدُ بْنُ بَشَّار، حدَّثنا مُحمَّدُ بْنُ أبي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَة، عَنْ قَتَادَة (ابن دعامة بن قتادة بن عزيز بن عمرو، أبو الخطاب السدوسي البصري (61 هـ - 117 هـ) وهو مشهور بالتدليس}، عَنْ أبي الصِّدِّيق النَّاجيِّ، عَنْ أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: ﴿كانَ في بَنِي إسْرَائِيلَ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وتِسْعِينَ إنْسانًا ثُمَّ خَرَجَ يَسْألُ فأتَى راهِبًا فسألَهُ فقالَ لهُ هَلْ مِنْ تَوْبَةٍ؟ قالَ: لا!. فقَتَلَهُ فجَعَلَ يَسْألُ فقالَ لهُ رَجُلٌ: ائْتِ قَرْيَةَ كذا وكذا فأدْرَكَهُ المَوْتُ فناءَ بصَدْرِهِ نَحْوَها فاخْتَصَمَتْ فيهِ ملائِكَةُ الرَّحْمَةِ وملائِكَةُ العَذابِ فأوْحَى اللَّهُ إلى هذِهِ أنْ تَقَرَّبِي وأوْحَى اللَّهُ إلى هذِهِ أنْ تَبَاعَدِي وقالَ قِيسُوا ما بَيْنَهُما فوُجِدَ إلى هذِهِ أقْرَبَ بشِبْرٍ!!!! فغُفِرَ لهُ﴾.

☺ قلت: وأخرجه مسلم بأتم من هذا السياق، مع اختلاف في اللفظ والزيادة والنقصان في كتاب: "التوبة" الخبر رقم: 4967 قال مسلم: {حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى ومُحَمَّدُ بْنُ بَشَّار واللفظ لابن المُثَنَّى، قالا: حَدَّثنا مُعاذُ ابْنُ هِشَام، حَدَّثني أبي، عَنْ قَتَادَة عَنْ أبي الصِّدِّيق عَنْ أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ أنَّ نَبيَّ اللَّهِ ﷺ قال: ﴿كانَ فيمَنْ كانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وتِسْعِينَ نَفْسًا، ..(الخبر)﴾، وأخرجه أيضا في كتاب: "التوبة"، الحديث رقم: 4968 فقال: {حدَّثني عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعاذٍ العَنْبَرِيُّ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَة، أنَّهُ سَمِعَ أبَا الصِّدِّيقِ النَّاجِيَّ، عَنْ أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ: مثله.

☺ قلت: وأخرجه ابن ماجة في سننه في كتاب: "الديات"، الخبر رقم: 2612 فقال: {حدَّثنا أبُو بَكْر بْنُ أبي شَيْبَةَ، حدَّثنا يَزِيدُ بْنُ هارُونَ {بن وادي (ويُقال زادان) بن ثابت السلمي الواسطي (117 ~ 206 هـ) ثقة مجمع عليه}، أنْبَأنا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى {بن دينار الأزدي، أبو عبد الله البصري (ت: 164 هـ) وهو ثقة قد يخطئ إلا أنه ثبت في قتادة}، عَنْ قَتَادَة، عَنْ أبي الصِّدِّيق النَّاجيِّ، عَنْ أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قال: {ألا أُخبِرُكُمْ بِما سَمِعْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُهُ أُذُنايَ ووَعاهُ قَلْبِي إنَّ عَبْدًا قَتَلَ تِسْعَةً وتِسْعِينَ نَفْسًا، ..(الخبر)}. وأضاف ابن ماجة: قالَ هَمَّامٌ: فحَدَّثَنِي حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ {حميد بن أبي حميد، ابو عبيدة البصري (ت: 143 هـ) مشهور بالتدليس}، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ {بن عمرو، أبو عبد الله المزني (ت: 108 هـ) وهو ثقة}، عَنْ أبي رَافِعٍ {نفيع بن رافع الصائغ، أبو رافع المدني، نزيل البصرة، مولى ابنة عمر، وقيل مولى بنت عجماء! (ت: ؟) أدرك الجاهلية والإسلام وعد في التابعين. وهو ثقة}. قال: فبَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ مَلَكًا فاخْتَصَمُوا إلَيْهِ ثُمَّ رَجَعُوا فقال انْظُرُوا أيَّ القَرْيَتَيْنِ كانَتْ أقْرَبَ فألْحِقُوهُ بأهْلِها}. ☺ قلت: ، وحميد مدلس وقد عنعن الخبر، ثم إن الخبر موقوف على أبي رافع ولم يرفعه إلى أحد!. وهذا أقرب!. ☺ قلت: وأضاف ابن ماجة: {قالَ قَتَادَة: فحَدَّثَنَا الحَسَنُ {ابن ابي الحسن البصري (110 هـ) قال: لَمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ احْتَفَزَ بِنَفْسِهِ فَقَرُبَ مِنَ القَرْيَةِ الصَّالِحَةِ ونَاءَ مِنْهُ القَرْيَةِ الخَبِيثَةِ فألْحَقُوهُ بأهْلِ القَرْيَةِ الصَّالِحَةِ}. ☺ قلت: وقَتَادَة يصرح هنا بسماع الخبر من الحسن البصري! ولا أدري من أين جاء الحسن البصري بأصل الخبر!. وأضاف ابن ماجة سندا آخر فقال: {حدَّثنا أبُو العَبَّاس بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْن إسْمَعِيلَ البَغْدادِيُّ حدَّثنا عَفَّانُ حدَّثنا هَمَّامٌ فذكرَ نَحْوَهُ.

☺ قلت: وأخرجه الإمام أحمد في المسند، الخبر رقم: 10727 فقال: {حدَّثنا يَزِيدُ، أخبرنا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، حدَّثنا قَتَادَة، عَنْ أبي الصِّدِّيق النَّاجيِّ عَنْ أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ...(الخبر). وأخرجه أيضا في الخبر رقم: 11262 حيث قال أحمد: {حدَّثنا عَفَّانُ حدَّثنا هَمَّامٌ حدَّثنا قَتَادَة عَنْ أبي الصِّدِّيق عَنْ أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال:...(الخبر).

☺ قلت: وأخرجه ابن جرير الطبري في التفسير موقوفا على قتادة بن دعامة السدوسي، والحسن بن أبي الحسن، سيار البصري (ت: 110 هـ)، في تأويل قوله تعالى: ﴿وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها﴾ الحديث رقم: 7863، فقال ابن جرير: {حدثنا الحسن بن يحيى، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الحسن وقتادة، في قوله: ﴿أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها﴾ قالا: خرج رجل من القرية الظالمة إلى القرية الصالحة، فأدركه الموت في الطريق، فنأى بصدره إلى القرية الصالحة، فاحتجت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فأمروا أن يقدروا أقرب القريتين إليه، فوجدوه أقرب إلى القرية الصالحة بشبر. وقال بعضهم: قرب الله إليه القرية الصالحة!، فتوفته ملائكة الرحمة!. ☺ قلت: وسيأتي أن معمرا بن راشد يروي الخبر عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود موقوفا على الأخير!.

☺ قلت: وهو خبر ظاهر النكارة والبطلان!، تفرد به أبو الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري، وتفرد به قَتَادَة بن دعامة السدوسي عن أبي الصديق. مع النكارة الظاهرة في المتن مثل: بعد المسافتين عن بعضهما بشبر!؟!.. ولسائل ان يسأل!: في أي اتجاه يقاس هذا البعد!؟، وبأيّ أشبار!؟. وعندي أن الآفة في هذا الخبر إما من أبي الصديق الناجي، وهو صاحب مناكير حسب ابن سعد، والمتفرد به هنا عن أبي سعيد الخدري، مع أن الأخير من الرواة المكثرين، حيث أن حديثه عند مسلم وحده يناهز ستة وعشرين ومائة رواية (126) شاركه البخاري في احدى وستين (61) رواية منها!. وإما من الحطابة الليلية التي اشتهر بها قتادة، زيادة على اشتهاره بالتدليس وهو لم يصرح هنا بالسماع.

-ومثله **أبو سلمة، الحسن بن ذكوان البصري** (من الطبقة السادسة) وهو مجمع على ضعفه[33]،

-ومثله: **أبو الهيثم، خالد بن مخلد القطواني الكوفي** (ت: 213 هـ) وهو صاحب أفراد ومناكير[34]،...إلخ.

قلت:

: ولا يوجد في صحيح البخاري كله، أشنع ولا أنكر عبارة مما ورد في متن خبره!، ومع ذلك تفرد البخاري وحده بإخراجه!.

وعندي أن هذا مما يدخل ضمن المؤثرات الاجتماعية والبيئية والموروث، كطبائع طابعة، تصوغ الذهنية وتقولبها بحسبها!. ولا يتغلب على مثل هذه الخلفيات الذاتانية التي قلما يسلم منها عالم، سوى بالاحتكام إلى ضوابط منهجية منطقية صارمة. أما متى استحكمت مثل هذه العادات

☺ قلت: وقتَادَة السدوسي قال فيه أبو داود: حدث عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم!. وقال شعبة: كان قتادة إذا جاء ما سمع قال: حدثنا وإذا جاء ما لم يسمع قال: قال فلان.. وقال الشعبي: قتادة حاطب ليل. وقال سليمان بن أبي العلاء: كان قتادة وعمرو بن شعيب لا يغث (من الغثاثة والرداءة) عليهما شيء يأخذان عن كل أحد. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (8: 637/315)، و"تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" لابن حجر العسقلاني، ص. 92/102.

والظاهر أن مثل هذا الخبر كان له رواج بين القصاص أيضا، فقد اخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (9: 179) فقال: {حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عبد الرزاق [ابن همام بن نافع الصنعاني (ت: 211 هـ) وهو ثقة تغير بأخرة}، أخبرنا معمر [ابن راشد الأزدي، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (ت: 154 هـ) وهو ثقة}، عن أبي إسحاق {عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي الكوفي (ت: 126 هـ) وهو مشهور بالتدليس}، عن أبي الأحوص {عوف بن مالك بن نضلة الجشمي الكوفي (من الطبقة الثالثة، قتل أيام الحجاج بن يوسف الثقفي) وهو من القصاص، ثقة}، عن ابن مسعود {هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي (ت: 32 هـ) الصحابي الجليل}، قال: {كانت قريتان إحداهما صالحة والأخرى ظالمة فخرج رجل من القرية الظالمة يريد القرية الصالحة فأتاه الموت حيث شاء الله فاختصم فيه الملك والشيطان فقال الشيطان والله ما عصاني قط فقال الملك أنه قد خرج يريد التوبة فقضى بينهما أن ينظر إلى أيهما أقرب فوجده أقرب إلى القرية الصالحة بشبر فغفر له!}. قال معمر: وسمعت من يقول!!!: { قرب الله إليه القرية الصالحة!}. ☺ قلت: وهذا من عجب العجاب! من معمر في عزوه لأخبار غيبية بمثل هذه الحمولة إلى مجاهيل!. والخبر تفرد به عبد الرزاق الصنعاني، عن معمر بن راشد، وتفرد به معمر عن أبي إسحاق السبيعي، وتفرد به السبيعي عن أبي الأحوص الجشمي، وتفرد به الجشمي عن عبد الله بن مسعود!. وكلهم من الرواة المكثرين أصحاب تلاميذ!. إلا أن آفة هذا الخبر عندي هي عنعنة أبي إسحاق له وهو مدلس. أنظر ترجمة أبي إسحاق في: "تهذيب التهذيب" (8: 100/56)، و"تعريف أهل التقديس بمرات الموصوفين بالتدليس" لابن حجر العسقلاني، ص. 91/101.

☺ قلت: وأخرجه الطبراني بسنده أيضا إلى الصحابي أبي زمعة البلوي في "المعجم الكبير" (22: 312) فقال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، حدثني أبي، حدثنا ابن لهيعة، بن عقبة بن فرعان الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي الفقيه (ت: 174 هـ) وهو ضعيف}، حدثني عبيد الله بن المغيرة عن أبي قيس مولى بني جمح قال: سمعت أبا زمعة البلوي وكان من أصحاب الشجرة يبايع النبي صلى الله عليه وسلم تحتها وأتى يوما بمسجد الفسطاط فقام في الرحبة وقد كان بلغه عن عبد الله بن عمرو بعض التشديد فقال: لا تشتدوا على الناس فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ﷺ قتل رجل من بني إسرائيل سبعة وتسعين،...(الخبر).ﷺ. وفيه عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف.

☺ قلت: وأخرجه الطبراني بسند مظلم آخر إلى معاوية بن أبي سفيان في "المعجم الكبير"(22: 312) فقال: حدثنا أبو عمران موسى بن سهل الجوني (في الأصل: الخولاني. والتصحيح من "المعجم الصغير" ص. 1052/380) البصري}، حدثنا هشام بن عمار [ابن نصير السلمي الدمشقي الخطيب، أبو الوليد الدمشقي (153 هـ - 245 هـ) وهو من شيوخ البخاري وممن انتقد على البخاري إخراج حديثه في الصحيح. وقد قال أبو داود في هشام: حدث بأرجح من أربعمائة حديث (400) ليس لها أصل. ☺ قلت: وقد تغير حفظه وكان يلقن فيتلقن. أنظر ترجمته في: "هدي الساري" ص. 418}، حدثنا صدقة بن خالد [أبو العباس الأموي الدمشقي (118 هـ - 170 هـ! أو 184 هـ!) وهو ثقة}، حول الإسناد (ح): حدثنا أبو مسلم الكشي [إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز بن مهاجر البصري (ت: 292) وهو ثقة}، حدثنا سليمان بن أحمد الواسطي [وهو ضعيف كذبه يحيى بن معين، وضعفه النسائي وقال البخاري: فيه نظر. انظر ترجمته في: "ميزان الاعتدال: (2: 3421/194)}، حد ثنا الوليد بن مسلم [أبو العباس الدمشقي (119 هـ - 194 هـ) وهو صاحب مناكير: روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل منها أربعة عن نافع مولى عبد الله بن عمر. وسئل عنه الإمام احمد فقال: اختلطت عليه أحاديث ما سمع وما لم يسمع وكانت له منكرات..وكان رفاعا (يعني للحديث) أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (11/136)}، قالا: حدثنا ابن جابر { هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة الشامي الداراني (153 هـ) وهو ثقة}، حدثنا عبيدة بن المهاجر أبو عبد رب {الزاهد الدمشقي (ت: 112 هـ) وهو مستور مجهول الحال لم يوثقه ولم يجرحه أحد!} أنه سمع معاوية [ابن أبي سفيان (ت: 159 هـ) الصحابي} على المنبر يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ﷺ إن رجلا أسرف على نفسه فأتى رجلا فقال: إن الآخر قتل تسعة وتسعين نفسا كلهم يقتلها ظلما فهل لي من توبة؟. فقال: لا فقتله، وأتى آخر فقال: إن الآخر قتل مائة نفس كلها ظلما فهل له من توبة؟ قال: ان حدثتك ان الله لا يتوب على من تاب فقد كذبتك، ههنا مكان فيه قوم يتعبدون فائتهم تعبد الله معهم فتوجه إليهم فمات على ذلك فاختصمت ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فبعث الله إليهم ملكا قال: فيسوا بين المكانين فأيهم كان أقرب فهو منهم فوجدوه أقرب الى دير التوابين بأنملة!! فغفر له واللفظ لحديث الوليد}.

☺ قلت: وهذا خبر تفرد به أبو عبد رب المجهول الحال عن معاوية بن أبي سفيان، وأبو عبد رب، ليس ممن يحتج بحديثه إذا تفرد، فما بالك والسند إليه معلول بالضعفاء ورواة المناكير!.

☺ قلت: فهذه كلها أفراد وغرائب لا يستقيم مها حديث صحيح بحال!. فقتادة رواه مرة موقوفا على الحسن البصري، ورواه أخرى مرفوعا إلى النبي ﷺ من طريق أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري!. والظاهر وكأن السبل قد ضاقت بالشيخين فلم يجدا شيئا يصح في هذا الباب، فولجا هذا المسلك العسر، برواية مثل هذا الخبر الغريب الفرد!. وقس على هذا في مثل هذه الأخبار التي تضيق عن مخارج الصحيح فيتمحل لها كل هذا التمحل!. ☺ قلت: والخبر يتحدث عن غيبيات، والغيبيات، كالإعجاز العلمي، والعقائد لا يقبل فيها خبر ينتهض حجة في بابه سوى بوروده صحيحا معززا على الأقل.

33 وهو مدلس ضعفه جلة شيوخ البخاري: الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وكذلك أبو حاتم الرازي، والنسائي،: ومع ذلك أخرج له البخاري حديث: ﷺ يخرج قوم من النار بشفاعة محمد ﷺ..(الخبر)ﷺ في كتاب: "الرقائق". أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (2: 503/241): و"هدي الساري"، ص. 394.

34 قال الإمام أحمد: له مناكير. وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن سعد: منكر الحديث، مفرط في التشيع. وتفرد البخاري بإخراج حديث غريب له. وطرفه: {من عادى لي وليا....}. أخرجه البخاري في كتاب: "الرقاق" من صحيحه: الخبر رقم: 6021.

السيئة في التفكير، إلى أن تصير مشرباً وسجية لأصاحبها، فلا ينفع معها بعد ذلك ترياق، كما سنتبين بعد قليل، من بعض نماذجها المعاصرة الأكثر فجاجة!.

فالمنهج الصارم الذي تبناه البخاري في شرط الصحيح، يمنع أن يدرج مثل هذا الخبر في كتابه، خصوصاً والسند معلول برجلين عرف عنهما التفرد والإغراب ورواية المناكير وهما: خالد بن مخلد وشريك!.

بل والأعجب! هو: أن يتفرد البخاري برواية مثل هذا الخبر في الصحيح!.

بل والأدهى، هو أن لا يتجرأ حافظ من وزن وعيار شمس الدين الذهبي، بعد أن وقف على ضعف مخرج الخبر، بانتقاده على البخاري، بدعوى القدسية التي صارت لكتاب الصحيح![35].

بالله!، وأين كانت تلك القدسية للأخبار قبل أن يدخلها صحيحه، وهو الذي استعرض أكثر من ستمائة ألف خبر، رمى بثمانية وتسعين في المائة (98 %) منها عرض الحائط واكتفى ب 2 % فحسب ليدخلها صحيحه!؟

ويظهر جلياً من مثالنا هذا، أن شقوة ذهنية الموروث تغلبت على نصاعة منطق المنهج عند البخاري رحمه الله!.

وهل كنا ننتظر أن يسلم البخاري رحمه الله من هذه البلية؟!!، وهو وليد بيئته المفعمة والمشبعة بمثل هذا الموروث، حتى أن أغلب زهاد الإسلام إنما جاءوا من هذه المنطقة بالذات التي كانت تنبتهم نبت البقل البري!، وإلا فالمنهج لو طبق بحذافره، لشدت شباكه الخناق على مثل هذا الخبر، ولغربلته من أول وهلة وبدون تردد.

وقس على هذا باقي الرجال الذين أخذ على البخاري الإخراج لهم في صحيحه، والذين سنعرج على بعض رواياتهم لاحقاً خلال هذه الدراسة[36].

قلت:

فإذا علمنا أن عدد من أخرج لهم البخاري في "الجامع الصحيح" هو: سبعة وتسعون وخمسمائة وألف (1597)[37] راو، ما بين ذكور وإناث، شاركه مسلم في سبعة وستين ومائة وألف (1167) منهم، وأن من بينهم أربعمائة وثلاثين شيخاً (430)[38]، لم يشترك مسلم مع البخاري في الإخراج لهم في صحيحه، وأن عدد من احتج بهم مسلم في "صحيحه" وتحاشاهم البخاري في صحيحه بلغ ست مائة وخمسة وعشرين شيخاً (625)[39]، فيكون عدد المختلف فيه بينهما من رجالاتهما في الصحيح هو: خمسة وخمسون وألف (1055) شيخ[40].

---

35 قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (1: 641) في ترجمة خالد بن مخلد: {فهذا حديث غريب جدا، ولولا هيبة الجامع الصحيح!!! لعدوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد!، ولا خرجه من عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد}. © قلت: وهو غير موجود في المسند، وبعد ليس فقط من غرائب خالد بن مخلد، بل من غرائب البخاري وبحسب الاصطلاح نفسه!.

36 وقد عالجهم جميعا ابن حجر العسقلاني، بما لهم وما عليهم، حسب اجتهاده فيهم، في: "هدي الساري"، الصفحات: 381 – 455 في الفصل التاسع.

37 العدد أخذناه من إحصاء أبي الوليد الباجي في كتاب: "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح" (3: 1505).

38 أورد العدد أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في "المدخل إلى معرفة المستدرك على الصحيحين".

39 أورد العدد أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في "المدخل إلى معرفة المستدرك على الصحيحين".

40 وهذه الأرقام التي أوردها الحاكم، أتينا بها للاستئناس فحسب وإلا فقد صار بمقدورنا التعرف على مثل هذه الإحصائيات بدقة مطلقة، من خلال الحاسوب.

وهو عدد ضخم بالمقارنة مع مجموع رجالاتهما في الصحيحين الذين ناهزوا حوالي 2405 شيخ[41].

وبعبارة أخرى، فإن نسبة المختلف فيهم من الشيوخ بينهما هي حوالي (44 %)[42]. وهي نسبة عالية، وبكل المقاييس، حيث أنها تقارب النصف من مجموع شيوخهما معاً!. وهذا يعني أن مجال انتقاد الشيوخ وإعادة النظر فيهم، يظل مجالاً واسعاً ومفتوحاً في شطر من الصحيح، فما بالك في غيره!.

3.6.3) كيف تكص المحدثون اللاحقون، ما بعد البخاري، عن جادة الصحيح

لاحظنا أن البخاري، بفعل اكتمال آليات المعرفة الحديثية والمنهج عنده، وسبقه إلى سوق التأليف في شرط الضرورة من الصحيح، استحوذ على أجود ما هو موجود ومعروض من الحديث، الذي يخضع لمعياره الصارم في اللقيا بين الرواة مع المعاصرة.

ثم جاء بعده تلميذه مسلم وولج السوق متأخراً، بعد أن قضى البخاري منها وطره وتركها قاعاً صفصفاً من الصحيح على شرطه، **فلم يجد مسلم بداً من تليين شرط شيخه البخاري**، إن أراد أن ينتفع بما تبقى من هذه المادة الحديثية المزهود فيها من طرف شيخه، فكان أن اكتفى بالمعاصرة، وغض الطرف عن اللقيا، معرضاً بذلك أخباره إلى احتمالات الانقطاع، بسبب من عدم اللقاء بين الرواة بالرغم من المعاصرة.

وهكذا تحصل له من هذا الضرب، وبهذا الشرط اللين الهش العالي الاحتمال في عدم اللقيا: ثلاثة وثلاثون وثلاثة آلاف حديث أصل (3033)، بدون مكررات، أدخلها صحيحه ![43]هو بشرطه في المعاصرة فقط.

فإذا كان هذا حظ مسلم من الخبر **الصحيح**، الذي ليس على شرط شيخه البخاري، وبالتالي هو **ضعيف** بمعيار شيخه، ترى كيف يكون حال من جاءوا بعدهما؟.

هنا لن نحتاج إلى كبير عناء ولا تطويل، ما دام الأمر واضحاً وبيناً من نفسه، من خلال سوق العرض والطلب الحديثية و**تناهي** المادة الخبرية ذاتها.

فالمصنفون في الصحيح خاصة: كمحمد بن إسحاق: ابن خزيمة (223 هـ - 311 هـ)[44]، وأبي حاتم، محمد بن حبان البستي (ت: 354 هـ)، وأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: 405 هـ)[45] وغيرهم ممن جاءوا بعدهم، أقل حظا وحظوة في الصحيح لتأخرهم في ولوج السوق على ما تقدم[46].

---

41 هذا العدد أخذناه من كتاب: أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي المقدسي، المعروف بابن القيسراني (448 هـ - 507 هـ) في كتابه: "الجمع بين رجال الصحيحين: البخاري ومسلم" (2: 617)، ط. ثانية: 1405 هـ/1985 م،نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

42 النسبة بالكسور هي: 43.86 %.

43 العدد أخذناه من فهرسة محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم (3: 210) المتماشي مع المعجم المفهرس للكتب الحديثية التسعة: الصحيحين، والسنن الأربعة، وموطا مالك، ومسند الدارمي، ومسند الإمام أحمد، طبعة 1401 هـ/1981 م، بإستنبول.

44 وقد حدث عنه الشيخان خارج الصحيح، بالرغم من تأخر وفاته عنهما بأكثر من نصف قرن، لتطاول العمر به رحمه الله. أنظر: "تذكرة الحفاظ" (2: 721).

45 قال الزيلعي في: "نصب الراية لأحاديث الهداية" (1: 341)، طبعة سنة 1357 هـ للمجلس العلمي الهندي في مصر: (صاحبا الصحيح (البخاري ومسلم)، إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهما ينتقيان من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أن له أصلا، ولا يرويان ما تفرد به، سيما إذا ما خالف الثقات. (...) وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على الصحيحين" فتساهلوا في استدراكهم. ومن أكثرهم تساهلا: الحاكم أبو عبد الله في كتابه: "المستدرك"

☺ قلت: وقد ظهر لك أن هذا الكلام ليس على إطلاقه، إذ تفرد البخاري في الرواية عن خالد بن مخلد القطواني، بما لا متابع له في خبر: "من عادى لي وليا!"!)

فهم بمعنى ما، يقتاتون على قمامات من سبقوهم كأصحاب خردة، ويطوعون اصطلاحاتهم في "الصحة!" لمسايرة واقع رواياتهم، التي زهد فيها الأقدمون، وليس البحث في "الحديث الصحيح" المجرد، الذي لم يترك منه البخاري لمتأخر شيئاً على الإطلاق، مادام قد احتاج إليه هو نفسه من أجل الاستشهاد به لبعض أبوابه فلم يعثر عليه، وترك الباب خلواً من أية ترجمة!.

وأتعس التصحيحات بإطلاق، تصحيحات المتأخرين: كالسيوطي، والمناوي، أو المعاصرين: كأبي الأشبال، أحمد شاكر *،*

والشيخ الألباني *. فهؤلاء حطبة ليل يصححون بالخردة، بالشواهد على* **المعاني** *وليس على السند!.*

وهذا من أتعس التصحيح وأوهنه وأجرئه على الكذب الصراح على رسول الله ﷺ، وأوسعه حظوة في إدخال الضعيف جملة ضمن الصحيح![47].

ويكفيك أن تعلم بيقين أن سلسلة الشيخ الألباني المنعوتة زوراً وبهتاناً ب "السلسلة الصحيحة" ضعيفة المخارج كلها ولا يسلم منها خبر[48].

أما كتب السنن المرتبة على الأبواب الفقهية مثل السنن الأربعة: سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: 275 هـ)، وسنن أبي عيسى، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت: 275 هـ)، وسنن أبي عبد الله، محمد بن يزيد: ابن ماجة القزويني (ت: 273 هـ)،)، وسنن أبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي (ت: 303 هـ)، فأصحابها لم يعنوا بإفراد الصحيح خاصة، وإنما اعتنوا بجمع الأخبار التي يعتمدها الفقهاء عامة. وبالتالي فهي خليط غير متجانس جمع بين الغث والثمين من كل ضرب. إذ فيها "الصحيح" على شرط أحد الشيخين، والحسن بتعريف الترمذي، أي الضعيف بعرف البخاري، والضعيف المجرد، والمنكر، والغريب،...إلخ.[49].

---

46 راجع قول محمد بن جعفر الكتاني في: "الرسالة المستطرفة" ص. 18، دار الكتب العلمية، بيروت بأن: "صحيح ابن خزيمة أعلى مزية من صحيح ابن حبان، وصحيح ابن حبان أعلى مزية من مستدرك الحاكم، وهو مقارب للحاكم في التساهل لأنه غير متقيد بالمعدلين، بل ربما يخرج للمجهولين، لا سيما ومذهبه: ادراج الحسن في الصحيح]. وقول شمس الدين الذهبي: [إن العلماء لا يعتدون بتصحيح الترمذي ولا الحاكم]. أنظر الرسالة المستطرفة" ص. 17.

47 أنظر نماذج من تصحيحات هؤلاء وانتقادنا لمناهجهم في كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المحدثين المعاصرين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ الألباني نموذجا".

48 أنظر لمزيد توضيح بنموذج عملي كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المحدثين المعاصرين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ الألباني نموذجا". وتعجب أن بعض البله المحسوبين على الشيخ، ممن ميزتهم الأساسية أنهم لا يقرأون وإذا ما قرأوا فقلما يفهمون، لا زالوا يكررسون مثل هذه العبثية في المطلق بكتابة عناوين سوريالية مثل "الفوائد" وما شابه على بعض ترهات الشيخ رحمه الله!.

49 قال الحافظ العراقي في "شرح الفيّة" (1: 104)، طبعة فاس بالمغرب لسنة1354 هـ: {إنه قد تساهل من أطلق الصحيح على كتب "السنن"، كأبي طاهر السِّلفي، حيث قال في: "الكتب الخمسة": "اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب، وكالحاكم (أبو عبد النيسابوري) حيث أطلق على "جامع الترمذي": "الجامع الصحيح!"، وكذلك الخطيب (البغدادي) أطلق عليه اسم "الصحيح"!. وقد عدد ابن الجوزي في كتابه: "الموضوعات" 34 رواية موضوعة في سنن ابن ماجة، أدرجها الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي في كتابه: "ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجة"، ص. 38-44، طبعة كراتشي، بدون تاريخ، ثم أورد سبعة أحاديث أخرى، حكم بعض الحفاظ، غير ابن الجوزي على وضعها فبلغت في المجموع واحداً وأربعين خبرا (41) بدون تقصي. وقال ابن حجر العسقلاني في ترجمة ابن ماجة {أبي عبد الله، محمد بن يزيد الربعي القزويني (207 هـ - 275 هـ)} في "تهذيب التهذيب" (9: 468): {كتابه في "السنن" جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدا، حتى بلغني أن السري كان يقول: "مهما انفرد بخبر فيه هو ضعيف غالبا، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي. وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة}.

وتأتي بعد هذه في الرتبة: سنن سعيد بن منصور المروزي الخراساني (ت: 227 هـ)، وسنن أبي جعفر محمد بن الصباح الدولابي البزار البغدادي (ت: 227 هـ)، وسنن إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكشي (ت: 290 هـ)، وسنن أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: 385 هـ)، وسنن أبي بكر، أحمد بن الحسين البيهقي (ت: 458 هـ)، وغيرها.

وتلحق بها المسانيد، وهي مؤلفات على رواة الأخبار وما رووا: كمسند أبي داود، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت: 204 هـ)، ومسند عبد الله بن الزبير الحميدي (ت: 219 هـ)، ومسند أبي جعفر، عبد الله بن محمد الجعفي الملقب بالمُسندي (ت: 229 هـ)، ومسند أبي الحسن، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (134 هـ - 230 هـ)[50]، ومسند إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، المعروف: بابن راهويه المروزي (ت: 238 هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت: 241 هـ)[51]، ومسند عبد بن حميد بن نصر الكشي (ت: 249 هـ)، ومسند أبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ت: 255 هـ)، ومسند أبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار البصري (ت: 292 هـ)، ومسند الحسن بن سفيان بن عامر النسوي (ت: 303 هـ)، ومسند أبي عوانة: يعقوب بن إسحاق الاسفرايني (ت: 316 هـ)، ومسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت: 307 هـ)، ومسند القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت: 454 هـ)، وغيرها.

وتلحق بها: المصنفات والجوامع، وهي مؤلفات مرتبة على الأبواب الفقهية ومشتملة على السنن وما يتعلق بها مثل: مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: 211 هـ)، ومصنف أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت: 235 هـ)، ومصنف بقي بن مخلد الأندلسي (ت: 276 هـ)، ومصنف قاسم بن أصبغ القرطبي الأندلسي (ت: 340 هـ)، والمعاجم الثلاثة لأبي القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني (ت: 360 هـ)،...إلخ.

فهذه جميعها، لم تعن بالصحيح لذاته، بل جمعت من الصحيح، والحسن، والضعيف، والمعروف، والغريب، والمنكر، والشاذ، والثابت والمقلوب، والموضوع الشيء الكثير.

وهذه المصنفات هي أشبه بصناديق سوداء مصمتة، لم يتتبعها العلماء بالدرس، ولا ميز النقاد صحيح أخبارها من سقيمها، ولا خدمها لغوي بالبحث في غريب لغتها، ولا فقيه بالتنزيل عليها، ولا عنى محدث ببيان مشكلها، ولا مؤرخ بتتبع ترجمات رجالها، على ما عهدنا من صنيعهم مع الكتب الستة: الصحيحين، والسنن الأربعة[52]، أو العشرة بإضافة مسانيد الأئمة الأربعة المتبوعة بالتقليد: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد.

---

50 ويرويه الحافظ أبو القاسم، عبد الله بن محمد البغوي (214 هـ - 317 هـ) وهو مطبوع، بعناية عامر أحمد حيدر، وطبع طبعة أولى سنة 1410 هـ/1990 م من طرف مؤسسة نادر، بيروت.

51 واعلم أن مسند الإمام أحمد، وهو أكثرها شهرة وتداولا ، وقد جمع من الأخبار الشيء الكثير (حوالي 27000 حديث)، إلا أنه تفرد بروايته أبو بكر القطيعي وحده، وتفرد عنه به ابن المذهب، وتفرد عنه به ابن الحصين، وتفرد به عنه حنبل، وكلهم ما كانوا قد بلغوا الحلم حين سمعوا هذا المسند الضخم. بل لم يسمعوه حتى بلغوا من الكبر عتيا!. ، وقد زاد ابن الإمام أحمد : أبو عبد الرحمن، عبد الله (ت: 290 هـ) زيادات على مسند أبيه، وزاد أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي (273 هـ - 368 هـ) زايادات من عنده كذلك. وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة، نص ابن تيمية نفسه، وهو حنبلي، في غير ما موضع من كتابه: "منهاج السنة" على وضعها، حتى أن الحافظ، أبو المحاسن، محيي الدين، يوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي البغدادي (580 هـ - 656 هـ) عد ثمانية وثلاثين منها وأدخلها ضمن كتابه: "الموضوعات"، وتعقبه في بعضها الحافظ أبو الفضل، زين الدين، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (725 هـ - 806 هـ) ، وفي سائرها تلميذه: الحافظ أحمد بن علي: بن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ) في كتاب: "القول المسدد في الدب عن مسند أحمد" وجاء جلال الدين، عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت: 911 هـ) وعمل عليه ذيلا سماه: "الذيل الممهد على القول المسدد". 😊 قلت: وتمتاز منافحات الحافظ ابن حجر، كغيره من المحدثين أمثاله بالتمحل والاصطناع، وبل والسفسطة المحضة في كثير مما يتصدر للدفاع عنه، والا ف "المسند" يحتوي على الموضوعات قطعا، منها المفردة، ومنها المفبركة بتواطؤ الوضاعين، بينما يعدها ابن حجر وكأنها مستقلة ومتضافرة!، ويقول بعد التأكد من ضعف سند كل طرقها: "إن في هذا لدليلا على أن للخبر أصلا!!" وهو ما يشبه الدور!. والضعيف في المسند كثير وكثير جدا لمن رام تمحيصه. وعلى العموم، فلا يعتمد على تعميمات أقوال هؤلاء الحفاظ بالنسبة لكتاب حوى موسوعة حديثية برمتها!، بل لا بد من إخضاع الحديث لمنهج التحقيق العلمي والحكم عليه بما يستحقه من حكم موضوعي. وهو ما سيكون دأبنا في هذه الدراسة وغيرها.

52 وفيما يخص المبحث الرجالي وحده، فقد عنى بذلك بعض المتأخرين كما فعل ابن حجر العسقلاني في كتاب: "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة" وذلك بإضافة مباحث في رجال: مسند الإمام أبي حنيفة النعمان (ت: 150 هـ)، وموطأ الإمام مالك بن أنس (ت: 179 هـ)، ومسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: 204 هـ)، ومسند الإمام أحمد بن حنبل (ت: 241 هـ)، مما لم يعنى به المزي في تهذيب الكمال المخصص لرجالات الكتب الستة فقط.

فهذه المسانيد، والمجامع، والمصنفات، هي مظان الضعيف والموضوع بامتيـــاز، ولا يعـــرج عليها، ناهلاً منها أو مستشهداً بما فيها، دون البحث في رجالاتها سوى أمي في الحديث.

3.6.3.1) مزايا وعيوب صحيحي البخاري ومسلم

تبين لنا مما تقدم أن ميزة صحيح البخاري الأساسية، هي في شرط البخاري الصارم في اللقيا مع المعاصرة، إلا أن هذا الشرط لم يطرد عنده في كل الروايات لسببين وجيهين وقاتلين:

أولاً: بسبب من الإحراجات الموضوعية، التي ترتبت على إخراجه لصحيحه على أبواب الفقه، وليس بإفراد الصحيح المجرد، ثم في توزيعه للخبر الواحد على هذه الأبواب، بحسب ما يستنبط منه البخاري من معاني أو فقه، مما اضطره في أحايين كثيرة إلى التخلي عن هذا الشرط الصارم في بعض الأبواب، إما لعدم وجود أحاديث تفي بشرطه فيها، أو لانعدامها بالمرة.

ثانياً: تدخل الرواة في رواية الفربري، وهي المعتمدة لوحدها وإلى اليوم، كل بحسب ما ظهر له، في تبييض الفراغات التي لم يكن البخاري قد بث فيها نهائياً في هذه الرواية عنه.

وتميز صحيح مسلم أيضاً بميزتين:

أولاً: الاكتفاء بالمعاصرة فقط في تصحيح الأخبار، وهو ضعف منهجي، ونكوص عن الجادة في نشدان الصمود السندي المفضي إلى العلم، وليس فقط الاكتفاء بالاحتمالات، مقارنة مع مخارج أحاديث البخاري،

ثانياً: جرده كتابه للصحيح فقط على شرطه، دون تفريقه للخبر الواحد على الأبواب الفقهية. إذ لا يوجد عنده في الباب، بعد عنوان الباب، سوى الأحاديث الصحيحة على شرطه دون سواها. لذلك كان بعض المغاربة يفضلون صحيحه، لهذه الحيثية بالذات، على صحيح البخاري!.

ومن هنا، فقد شاب صحيح كل منهما، بعض ضعف، إما من جهة الإخراج، أو من جهة عدم اضطراد المنهج، أو من جهة افتقاد الاتساق الداخلي، أو من جهة العرض، أو من جهة النقل وتصرف الرواة.

والأبلغ أثراً عندي من حيث الصحة في نفس الأمر، هو أن كتابيهما، إنما عنيا بالمخرج الظني الاحتمالي للأخبار، على سبيل توفر شرط الضرورة فيها فحسب. وهو أسمى مقصد لهما في الصحيح.

وعندي، أن هذا الملمح المنهجي في مقاربتيهما للصحيح، قاصر عن إفادة الصحة في نفس الأمر، لأنه لايضمن عدم تطرق احتمال الخطأ إلى الخبر، لينتقل به من الظنية الاحتمالية إلى القطعية بأي معيار موضوعي مضمون النتائج.

3.7) عن ذهنية المحدثين وأخطائهم البنيوية والمنهجية

واعلم أن المحدثين، كغيرهم من العلماء الضيقي التخصص والأفق، عرضة للأخطاء المنهجية أو البنيوية، وللأوهام المعرفية التقليدية المعهودة وأهمها أربعة:

3.7.1) أخطاء القوقعة والكهوفية:

والمقصود بها الأخطاء التي يقع فيها المحدث، بحكم انتمائه إلى جماعة مخصوصة بذهنية تفكيرية مخصوصة ومحدودة من حيث آفاق مداركها في ميادين خارج تخصصها.

فمن أخطاء القوقعة البنيوية عند المحدثين: ما هو ناتج عن كون أكثر المحدثين، إنما يوجهون جل اهتماماتهم إلى الاعتناء بحفظ الأسانيد فقط، دون اهتمام كبير بفحوى المتون، على ما سنتبين من صنيع كثير منهم، وإلى يومنا هذا!، مما يوقعهم في أخطاء فاحشة وقاتلة.

قال ابن حبان[53]:

> *الثقة الحافظ، إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها، وما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن، ويحفظ الصحاح بألفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة تزاد في الخبر ثقة، حتى كأن السنن كلها نصب عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة – رحمه الله – فقط.*
>
> *فإذا كان الثقة الحافظ، لم يكن فقيهاً، وحدث من حفظه، فربما قلب المتن، وغير المعنى، حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويُقلب إلى شيء ليس منه، وهو لا يعلم. فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته، إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار.*

قلت:

فإذا كان هذا واقع حال مشهود وملموس، حسب تجربة ابن حبان منتصف القرن الثالث الهجري، وفي ميدان كالفقه، ذي الصلة الوثيقة، وذي الحبل الوشاجي المتين مع الحديث الذي يرتبط به ارتباط الوليد بالحبل السري، والذي أظهر الكثير من مبرزي المحدثين تضلعهم، وباعهم، وبراعتهم فيهما معاً، حال ما عهدنا لدى: الإمام أحمد، والبخاري، وأصحاب السنن،...وغيرهم، فما بالك بالنسبة للموضوعات الخارجة عن الفقه والتي لها تعلق بالغيبيات، أو بالإعجاز العلمي، أو بالتوقع المستقبلي!.

---

53 محمد بن حبان البستي: "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" (1: 93)

فهذه ميادين تقع خارج تخصص ومدارك المحدثين ونقلة الأخبار التقليديين. فإذا ما تجاسر أحدهم على إبداء الرأي فيها، أو الإدلاء بدلوه القاصر في معضلاتها شطح وزاغ لا محالة، وأتى بمضحكات مبكيات لا أول لها ولا آخر.

وكمثال على ما يمكن أن يترتب عن مثل هذه الآفة القوقعية من مضار، ما أخرجه الشيخان وبعض أصحاب السنن وغيرهم والذي طرفه:

أتدري أين تذهب الشمس يا أبا ذر؟

قال البخاري[54]:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ {بن واقد بن عثمان الضبي، أبو عبد الله الفريابي (ت: 212 هـ) وهو ثقة يخطئ في حديث الثوري}، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ {بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي (ت: 161 هـ) وهو ثقة مشهور بالتدليس}، عَنِ الأَعْمَشِ {سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الأعمش الكوفي (ت: 147 هـ) وهو ثقة مدلس}، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ {إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي، أبو أسماء الكوفي (ت: 93 هـ) وهو زاهد، قاص، مدلس، ومرسل} عَنْ أَبِيهِ {يزيد بن شريك بن طارق التيمي، أبو إبراهيم الكوفي (ت: ؟) وهو ثقة}، عَنْ أَبِي ذَرٍّ {جندب بن جنادة المدني، نزيل الربذة، أبو ذر الغفاري (ت: 32 هـ) الصحابي الجليل}، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لأَبِي ذَرٍّ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ:

أَتَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ؟. ***قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.*** ***قَالَ: فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ!!!!!! تَحْتَ الْعَرْشِ فَتَسْتَأْذِنَ!!!! فَيُؤْذَنُ لَهَا وَيُوشِكُ أَنْ تَسْجُدَ فَلا يُقْبَلَ مِنْهَا وَتَسْتَأْذِنَ فَلا يُؤْذَنَ لَهَا يُقَالُ لَهَا ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ)!!!!***

قلت:

لاحظ أولاً: أن منطوق المتن دنيوي صرف، لأنه يتحدث عن هذه الشمس الظاهرة للرسول ﷺ وأبي ذر ﷺ، وهي تستعد للمغيب عن أفقهما بالمدينة، لتشرق عند آخرين مقابلين لهما، من جهة نصف قطر الأرض على الدائرة الكبرى التي يتواجد الرسول ﷺ وأبو ذر ﷺ على أحد طرفي قطرها، ولا يتحدث عن غيبيات.

---

54 صحيح البخاري، "كتاب بدء الخلق"، الخبر رقم: 2960، "كتاب تفسير القرآن"، الخبر رقم: 4428، "كتاب التوحيد"، الخبر رقم: 6874، وعند مسلم في صحيحه في كتاب: "الإيمان"، الخبر رقم: 228، والترمذي في "السنن"، في كتاب: "الفتن" الخبر رقم: 2112، وكتاب: "التفسير، الخبر رقم: 3151، والإمام أحمد في: "المسند"، مسند الأنصار"، الأخبار رقم: 20390، و20437، و20561، و20563، وعند غيرهم. أنظر لمزيد كتابينا: "كيف يرد الخطأ على المفتين...."، و"الأجوبة المونتريالية" حيث توسعنا في تخريج الخبر.

ولاحظ ثانياً: أن هذا المتن بهذه الصيغة المباشرة في معالجة هذه الظاهرة الفلكية، باطل لا مراء فيـــه، بالنسبة لكل من له أدنى معرفة بمبادئ علمي الجغرافيا والفلك المعاصرين، والتي لم تكن متوفرة للمحدثين مـــن قبل.

وانظر لمزيد تحليل على موقعنا كتابنا: *" كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار روية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز* *والشيخ العثيمين* *نموذجا"*[55] *، ومقالتنـــا: " كيـــف جمـــع "الثبـــات" و"الجريان" بين الشيخ ابن باز، وغاليليو غاليلي، والبابا أوربان الثامن ؟"* [56].

لذلك انطلى مثل هذا الخبر المفبرك والمفترى على رسول الله ﷺ على الحفاظ الجهابذة ومن بينهم الشيخين البخاري ومسلم، لاعتمادهم في تصحيح مثل هذا الخبر على القوائم فقط أي: السند (مع أن السند ليس على شرطهما القوي في الصحة!) في الحكم على الخبر، دون الاعتناء بفحوى منطوق ومفهوم المتن.

وما مرد ذلك، سوى لجهل المحدثين عامة بعلم الهيئة والفلك، ولقوقعتهم التليدة، التي تمنع عليهم انفتاحهم على علوم أخرى خارج تخصصهم، مع أنها من مستلزمات منهجهم النقدي، كما سطره فطاحيلهم، لدخولها في علم الدراية، الشق الضروي في أية تصحيحية للأخبار!.

قلت:

وفي عرف رجل الشارع الأمي بادي الرأي، فإن الشمس، حين تغرب عن أفقه، حسب متن هذا الخبر الملفق، تذهب في رحلة صعدية مكوكية نحو عرش الرحمن، ذهاباً وإياباً في نصف يوم!، بسرعة تفوق بمئات المرات سرعة الضوء![57]، لتحاجج عن نفسها في كل مرة: أترجع القهقرى من حيث ابتدأت، أم تقلب المسار شارقة من مغربها!!، حسب ما خرف واضعوا هذا الخبر الخرافي المفبرك، والذي انطلى على جيلهم وأجيال من بعدهم، بحكم إخراجه في الصحيح!، إلى أن لحق به العلم في آخر المطاف وكشف عواره، ولنثبت نحن بدورنا، من خلال معالجتنا المستفيضة للخبر، ثبوت تهمة التدليس على إبراهيم التيمي بدليل عكسي موضوعي[58].

ولم يكن ليدور بخلد هؤلاء المحدثين الذين انطلى عليهم متن هذا الخبر، بحكم الأفق المعرفي لزمانهم، أن غروب الشمس الظاهر للعيان، هو بسبب دوران الأرض حول نفسها، المعرضة لأشعة الشمس على الدوام، لا تغادرها قط ولو طرفة عين، وأن الليل عند من تغرب عنهم، هو لا زال نهاراً صحصحاً عند من يقعون غربهم، بل ونهاراً جديداً مشرقاً عند من

---

[55] http://www.alhiwar.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=17:-&catid=15:2008-10-16-19-20-12&Itemid=29

[56] http://www.alhiwar.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=290:qq-q-i--ae-i&catid=44:n-i&Itemid=37

57 وسرعة أقصى سرعة مادية نعرفها اليوم، ويتعذر على الشمس أن تتنقل بسرعة تقل الملائكة!. ويكفيك أن تعلم أن سرعة الضوء هي 300.000كيلومتر في الثانية الواحدة، لذلك يأخذ ضـــوء الـــشمس المنطلق من سطحها حوالى ثمان دقائق ليقطع المسافة الفاصلة بينها وبين الأرض، والمقدرة في المتوسط بحوالي 150.000.000كيلومتر. أما أقرب نجمة لنا بعد الشمس، فهي تبعد عنا مسافة أربع ســـنوات ضوئية. أي أن الضوء المنطلق من سطحها نحو الأرض يحتاج إلى أربع سنوات كي يصلنا، فما بالك بالعرش ذهابا وايابا في نصف يوم، حسب تخريف هؤلاء المخرفين!؟.

58 أنظر إثباتنا لهذا في كتابنا: "الأجوبة المونتريالية".

يقعون شرقهم! على الطرف المقابل لهم من جهة قطر الأرض، على ما يدرك أطفال عصرنا في مدارسهم {أنظر التجربة

التالية} ويجهل المشايخ الأميين في العلوم ![59].

بل، إن من أراد التمتع بهذا الشروق، أو الغروب المستمر، فما عليه سوى ان يركب طائرة "الكونكورد"

الفرنسية - البريطانية في رحلة عبر الأطلسي أو المحيط الهادي متجهة شرقاً أو غرباً، لأنها أسرع من سرعة دوران الأرض، أو يرحل في سياحة ترفيهية إلى الدول الاسكاندنافية في فصل الصيف ويقوم بزيارة بعض بلادها الأقرب إلى الدائرة القطبية ليسمتع برؤية شمس "نصف الليل"، بل والاستمتاع بالشمس طوال يومه وليله، حيث تحول الليل هناك إلى نهار دائم {الصورة أخذت للشمس على نفس اللوح الفوتوغرافي كل 20 دقيقة فوق جزيرة قرب "جرينلاند (Greenland). وهي لا تغرب أبداً عن نظر الرائي في فصل الصيف في هذه المناطق القريبة من القطب الشمالي}[60].

أو حال الخبر المكذوب على الرسول ﷺ في تقويله بأنه قال: "الرعد ملك"!. وهو من خرافات وأساطير

وادي الرافدين وجد طريقه إلى مدماك الأخبار الحديثية، بأكثر من 134 طريقاً كلها ضعيفة ومتهافتة، على ما أثبتناه في

---

59 وقد انتقدنا على الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين رحمهما الله، استشهادهما بمثل هذا الخبر في فتوى شهيرة بخصوص غزو الفضاء، لقلة باعهم في العلوم المعاصرة وتعرضهم للفتوى في مجالات ليست من تخصصهما في كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجاً". بل والأغرب، هو أن هذه البديهة، التي أصبح يدركها اليوم كل من له أدنى معرفة بمبادئ علم الجغرافيا والفلك، لا زالت تستعصي على بعض المحسوبين على التيار السلفي، مما اضطرنا إلى اتباع هذا الكتاب بكتاب جديد يؤكد ما ذهبنا إليه بخصوص ضعف هذا الخبر متناً وسنداً في كتابنا: "الأجوبة المونتريالية". والظاهر، وعلى ما سوف يكتشف القارئ، بعد قليل، أن لا حياة لمن تنادي!.

60 *كتبنا هذا قبل ان تتوقف الكونكورد من العمل.*

كتابينا: "كيف يرد الخطأ على المحدِّثين المعاصرين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم:الشيخ الألباني نموذجا"[61] .

و"جدل القرآن والسنة"[62] وتوجد منها مقتطفات على موقعنا.

قلت:

ويظهر بجلاء أيضاً هنا، أن الرائز المانع من اعتبار مثل هذه الأخبار المتهافتة، ليس السند لوحده، وإنما أيضاً، وأولاً وقبل كل شيء، المعرفة التاريخية والدينية لشعوب منطقة وادي الرافدين.

ويترتب عن مثل هذه الاعتبارات المنهجية أمران:

انتهى وتليه الحلقة السابعة

تعليق

ولكي يقف المسلم العادي على مستوى من يطلق عليهم تجاوزاً "علماء" في المغرب، ممن يؤثثون اليوم ما يسمى ب "المجلس العلمي" وهو إلى "المجلس التجهيلي" أقرب نسباً، أورد هنا مقالة مما يتناطح بأمثالها أعضاء هذا المجلس.

ففي مقال للسيد: اسماعيل الخطيب عضو المجلس العلمي!!!! لتطوان في الرد على مقال للدكتور أحمد الخمليشي مدير دار الحديث الحسنية بعنوان ـمساءلة النفس ومراجعة الذات ـنشره في العدد الرابع من مجلة الواضحة التي تصدرها الدار وجاء فيه تحت عنوان بارز، وكأنه لشنآنه، لم يقف على مقالاتنا حول هذا الموضوع؟

{أنظر بهذا الخصوص: " ضعيف الصحيحين" على موقعنا[63].

هل في صحيح البخاري أحاديث مكذوبة ؟

في مقال نشره الدكتور أحمد الخمليشي مدير دار الحديث الحسنية بمجلة (الواضحة) التي تصدر عن دار الحديث بعنوان: "مساءلة النفس ومراجعة الذات" (العدد الرابع).
تحدث عن أن مما يتداول كثيرا: إن الإسلام دين العلم والمعرفة، وأنه يقوم على التسامح والتعايش، وأنه دين القيم

---

61 http://www.alhiwar.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=18:-a---a&catid=15:2008-10-16-19-20-12&Itemid=29

62 http://www.alhiwar.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=225:-c--&catid=48:c-&Itemid=29

63 http://www.alhiwar.org/ar/index.php?option=com_content&view=section&id=9&Itemid=37

ومكارم الأخلاق.
بينما هناك من يعتقد العكس، ثم بين أن موقف الآخر من الإسلام "يرجع أساسا إلى طريقة تمثيلنا نحن المسلمين له، هذا التمثيل الذي يرسم صورة مناقضة للأوصاف التي بدأنا بها هذا التقييم"
فالقرآن –يقول الدكتور- دعا إلى استعمال العقل والفكر، ليس في إدراك العقيدة والشريعة وحدهما بل كذلك في تنظيم التعايش وفق مبادئ العدل والصلاح وفي معرفة الكون لاكتشاف وسائل تسخيره.
ثم يتساءل: ماذا فعلنا تنظيرا وممارسة؟

تنظيرا –يرى الدكتور- إن المسلمين قسموا العلوم إلى: شرعية وغير شرعية. وتم حصر الفئة الأولى في العقيدة والشعائر، وعدد محدود من مجالات العلاقات الاجتماعية التي عني بها الفقه وفقا لظروف الزمان والمكان، ويتم تناول ذلك بما اصطلح عليه بعلوم القرآن والحديث والفقه وأصوله، وما عدا هذا يدخل في الفئة الثانية أي العلوم غير الشرعية.
-ويذكر الدكتور- أنه من حيث مطالبة الأمة بتحصيل هذه العلوم والعناية بها نجد التنظير في أصول الفقه يصنف تعلم ما زاد على "أصول الدين"إلى:
1- فرض كفاية، ويشمل العلوم الشرعية الزائدة على أصول الدين كما يشمل المحتاج إليه من العلوم غير الشرعية.
2- غير مطالب به شرعا، ويشمل العلوم غير الشرعية التي لا يحتاج إليها المجتمع، وفق ما يفسر به كل فقيه مفهوم الحاجة.
3- منهي عنه شرعا لدى فريق غير قليل من المفكرين والفقهاء مثل علوم المنطق والفلسفة والفلك (الهيأة).
ويذكر -الدكتور- أن "الذين رغبوا عن تعلم الفلك عللوا رأيهم بإمكان إضراره بالمتعلم الذي قد يعتقد تأثير النجوم والكواكب على حياة الإنسان وأفعاله أو استقلالها في خلق حركاتها في الأفلاك والبروج"
ثم يستطرد قائلا: "ولكن العزوف عن البحث والمعرفة والاستسلام للجهل أغريا المغرمين بحب ادعاء المعرفة والجواب عن جميع الأسئلة باختلاق أجوبة عن طريق وضع عشرات الأحاديث المكذوبة عن الرسول صلى الله عليه وسلم لن تخل منها حتى كتب الحديث التي وثقت بها الأمة".

وللتمثيل إلى ما ذهب إليه قال: "نكتفي بالإشارة إلى الحديث 3199 من صحيح الإمام البخاري عن أبي ذر قال، قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر حين غربت الشمس: أتدري أين تذهب؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها، فيقال لها: ارجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى (والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم).
فالمسلمون –في نظر الدكتور- عزفوا عن البحث والمعرفة، واستسلموا للجهل، مما أغرى أدعياء المعرفة إلى وضع أحاديث مكذوبة، وهذه الأحاديث لم تخل منها حتى كتب الحديث التي وثقت بها الأمة وفي مقدمتها "صحيح البخاري".
ولا أريد هنا أن أناقش الدكتور فيما ذهب إليه من أن المسلمين رغبوا عن تعلم علم الفلك وابتعدوا عن العلم والمعرفة، فالجواب على ذلك نجده عند "جورج سارتن" صاحب كتاب "المدخل في تاريخ العلوم"وعند "ول ديورانت" في "قصة الحضارة" وعند "زيغريد هونكه" في كتابها "شمس الإسلام تسطع على الغرب" وعند غير هؤلاء من كتاب الغرب المنصفين، ناهيك عن كتابات المسلمين.
إنما أريد مناقشته في الآتي:

أولا: هل في كتب الحديث التي وثقت بها الأمة أحاديث مكذوبة؟

الكتب التي وثقت بها الأمة يأتي في مقدمتها: أمهات الكتب الصحيحة: البخاري ومسلم والموطأ والترمذي، بالنسبة لصحيح البخاري –الذي جاء فيه هذا الحديث الذي اعتبره الدكتور مكذوبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم- فقد اتفقت الأمة على صحته: نقل السيوطي في التدريب عن الحافظ بن نصر السجزي أنه قال: "أجمع الفقهاء وغيرهم أن رجلا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في البخاري صحيح، قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شك فيه لم يحنث" وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأجل ما يوجد في الصحة كتاب البخاري" (مجموع الفتاوى 73/18) وقال: "ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن" (مجموع الفتاوي 74/18).

وقال محدث الشام محمد جمال الدين القاسمي: "أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع !!!!!!!!!ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع!!!! وأنهما متواتران إلى مصنفيهما!!!!!!!!!!، وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع غير سبيل المؤمنين"!!!!!!!! (قواعد التحديث 241)

ويقول د. عتر: "والإجماع قد انعقد على صحة الكتابين!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!، فإذا قيل هذا الحديث رواه البخاري أو مسلم كان ذلك كافيا للحكم بصحة الحديث!!!!!!!!!!!" (منهج النقد في علوم الحديث 254).

قلت:

وقد تقدم في الحلقات السابقة الإجابة على أمثال هذه الأقوال المتهرئة والمتهافتة، والتي تنم عن جهل القائلين بها، وليست تصف ما في نفس الأمر.

وأضاف:

هذا ما تلقيناه في دار الحديث الحسنية عن مشايخنا خاصة منهم الشيخ عبد الله شاكر، والشيخ محمد الناصر الكتاني، والشيخ عبد الله كنون أثناء تدريسه لصحيح البخاري بشرحه الجامع (فتح الباري) بكلية أصول الدين.

قلت:

وكل المشايخ المذكورين، ممن أخذ عنهم درسه الحديثي المبتور والمجتر في المدرسة الحسنية، ليسوا من أهل هذا الشأن ولا اشتهروا به. واعتداده بهم يندرج تحت تهلكة: "تمسك الغريق بغريق".

وإقرأ ما سطرناه حول دار الحديث الحسنية على موقعنا تحت عنوان: " يوم دارا الدائرة على الدار"

ضمن سلسة "مشاريع الإصلاح (الإفساد) الديني بالمغرب: بين الإصلاح المنشود والإفساد المقصود في الروزنامة الدينية المغربية"

ثم ذهب يجتر المكرورات على ما عهد في درسه ليتعالم بجهله ما تعالم الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين قبله في مجال خارج خبرتهما وخبرة المحدثين القدماء والمحدثين عامة فقال مضيفاً:

ثانيا: رواية الحديث.

الحديث أورده البخاري في "كتاب بدء الخلق" باب صفة الشمس والقمر (حديث 3199) وفي "كتاب التفسير"

عند تفسير قوله تعالى: (والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم) كما أورده في "كتاب التوحيد" باب "وكان عرشه على الماء" وباب قوله تعالى " (تعرج الملائكة والروح إليه).
وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب "بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان"، حديث 250. وأبو داود (433/2) كتاب الحروف والقراءات، حديث 4002. وأحمد (177/2، 158، 152، 145).

ثالثا: أقوال العلماء في شرح الحديث.

لم يقتصر علماء الحديث على نقد السند فقط بل عملوا على نقد المتن.
ففي السند، اشترطوا في الراوي العدالة والضبط والحفظ والسماع في كل راو في السلسلة إلى أن يصل إلى الصحابي.
أما في المتن، فقد وضعوا قواعد لنقده منها:
- ألا يكون مخالفا لبدهيات العقول، بحيث لا يمكن تأويله.
- ألا يكون مخالفا للحس والمشاهدة.
- ألا يكون مخالفا لسنة الله في الكون والإنسان.
- ألا يشتمل على سخافات يصان عنها العقلاء. (انظر باقي القواعد في: "السنة ومكانتها في التشريع" د. مصطفى السباعي 272).

فهل في هذا الحديث مخالفة للحس والمشاهدة وهل هو غير قابل للتأويل ؟.

قلت:

ولجهله فقد أدرجه متنه ضمن المخالف للمشاهدة والحس هنا، بينما هو يندرج ضمن قاعدة الرد التالية عليها أي كونه:

مخالفا لسنة الله في الكون.

وأضاف

دعنا نقرأ أقوال **العلماء!!!!!!!!!!** في شرحه:

يقول ابن حجر: "وظاهرة مغاير لقول أهل الهيئة أن الشمس مرصعة في الفلك، فإنه يقتضي أن الذي يسير هم الفلك وظاهر الحديث أنها هي التي تسير وتجري.

قلت:

ومرجعية ابن حجر هنا تعتمد النظام البطليموسي الذي اعتمده أصحاب الهيئة المسلمين يومها وهو خاطئ. وأضاف:

ومثله قوله تعالى في الآية الأخرى (كل في فلك يسبحون) أي يدورون. قال ابن العربي: "أنكر قوم سجودها وهو صحيح ممكن، وتأوله قوم على ما هي عليه من التسخير الدائم.!!!!.." (فتح الباري 299/6).

ويقول: "وليس في سجودها كل ليلة تحت العرش ما يعيق عن دورانها في سيرها!!!!!". قلت: وظاهر الحديث أن المراد بالاستقرار المسير الدائم المعبر عنه بالجري" (فتح الباري 542/8).

قلت:

فهذا الأبله لا يعلم أن الليل والنهار ناتجان عن دوران الأرض حول نفسها أمام الشمس، ولا تعلق له بجريان الشمس!

وأضاف

ويقول القاضي عياض: "وقوله "تسجد تحت العرش ومستقرها تحت العرش" فالسماوات والأرض كلها تحت العرش" (إكمال المعلم 478/1).

قلت:

وأبلهنا لا يستوقفه مثل هذا الكلام!. فما دامت الشمس تقع دوماً تحت العرش، فهل من معنى لذهابها لتسجد تحته!!!!!

وأضاف لا فض فوه!

ويقول الإمام النووي: "وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر في الشمس: (مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة) فهذا مما اختلف المفسرون فيه، فقال جماعة بظاهر الحديث.

قال الواحدي: وعلى هذا القول إذا غربت كل يوم استقرت تحت العرش إلى أن تطلع من مغربها!!!!!.

وقال قتادة ومقاتل معناه تجري إلى وقت لها وأجل لا تتعداه.

وقال الواحدي: وعلى هذا مستقرها انتهاء سيرها عند انقضاء الدنيا، وهذا اختيار الزجاج، وقال الكلبي: تسير في منازلها حتى تنتهي إلى آخر مستقرها الذي لا تجاوزه ثم ترجه إلى أول منازلها، واختار ابن قتيبة هذا القول، والله أعلم (المنهاج 195/2).

قلت:

وكله كلام غث، إلا أن الأقدمين يعذرون به لتخلف معارفهم، أما أمينا فقد راكم وجمع بين جهل الأولين وخروجه عن عصره.

وأضاف:

ونقل المباركفوري عن الطيبي قوله: "وأما قوله (مستقرها تحت العرش) فلا ينكر أن يكون لها استقرار تحت العرش من حيث لا ندركه ولا نشاهده، وإنما أخبر عن غيب فلا نكذبه ولا نكيفه لأن علمنا لا يحيط به (تحفة الأحوذي 420/6).

قلت:

هي تحت العرش دوماً، والمستقر الذي تجري إليه يقع نفسه دوما تحت العرش.

وهل يعرج على أقوال أمثال هؤلاء، ولا تخصص لهم بدراية متن هذا الخبر، في مثل هذا الموضوع سوى أمي وكهوفي لا يدري ما يقدم ولا ما يؤخر، ويعيش خارج عصره!

زكان يكفيه مراجعة كتابينا: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار روية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجاً"، و"كيف يرد الخطأ على المحدِّثين المعاصرين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم:الشيخ الألباني نموذجا" قبل أن يدلو بدلوه في الموضوع، خصوصاً، وأني كنت قد سلمت نسخاً منهما للسيد الخمليشي بمجرد أن تم تعيينه مديراً لها، من طرف بلدييه وصاحبه، اليساري الذي شغل منصب الوزير الأول أواخر أيام الحسن الثاني: السيد عبد الرحمن اليوسف وأراد من تعيين صاحبه في هذا المنصب وهو ليس برجل تخصص فيما تدرس الدار، نسف الدار.

هذا إن لم يكن قد قرأهما من قبل (لأنهما طبعا معاً سنة 1997 م)، لو كان له أي اهتمام بعلوم الحديث!.

وأضاف"

رابعا : أقوال المفسرين في تفسير قوله تعالى : " والشمس تجري لمستقر لها " (يس 38).

القرطبي : بعدما أورد نص الحديث من صحيح مسلم وذكر لفظ الترمذي. نقل أقوالا منها قول الحسن : أن للشمس في السنة ثلاثمائة وستين مطلعا، ثم لا تنزله إلى الحول، فهي تجري في تلك المنازل وهي مستقرها (تفسير القرطبي) 28/15).

الفخر الرازي اختار من الأقوال التي ذكرها أن المراد من المستقر المكان الذي تجري لبلوغ مستقرها وهو غاية الارتفاع والانخفاض فإن ذلك يشمل المشارق والمغارب والمجرى الذي لا يختلف والزمان وهو السنة والليل فهو أتم فائدة (تفسير الفخر الرازي 73/13).

ابن عطية : ذكر أن مستقر الشمس ما ذكر في الحديث، وذكر أقوال مختلف الفرق، منها أن مستقرها هو في يوم القيامة، ومنها أن ذلك كناية عن غيوبها لأنها تجري كل وقت إلى حد محدود تغرب فيه، ومنها أن مستقرها

آخر مطلعها في المنقلبين لأنها نهاية مطالعها، فإذا استقر وصولها كرت راجعة وإلا فهي لا تستقر عن حركتها طرفة عين (المحرر الوجيز 20/13).

قلت:

فهذا الكهوفي المتحجر خارج الزمان والمكان لا يخسأ أن يستدل بأقوال مفسري القرن السادس والسابع الهجريين، وبيننا وبينهم مفاوز في العلم والمعرفة لا تقطعها الصواريخ بحال، وليس المطي، حتى أنه لا يدري، وأنى له ذلك من فرط جهله وأميته العلمية، أننا قد أوتينا من العلم والمعرفة في عصرنا هذا ما لم يتح قط لأمثال القرطبي[64]، والرازي[65]، وابن عطية[66] رحمهم الله في مجالاتهم كلها. فما بالك في الفلك وهو طفرة عصرنا!

وأضاف:

ونكتفي بهذا القدر فجل التفاسير نقلت مثل هذه القوال.

فما الذي لم يقبله الدكتور (الخمليشي) من الحديث؟

إنه سجود الشمس تحت العرش واستئذانها للعودة من خالقها.

قلت:

فكيف تستأذن بينما هي دوما تحت العرش، لأن السماء التي تجري فيها، وباقي السموات الست فوقها، يكتنفها جميعها العرش.

ثم ذهب يتخرص بأقوال لا يعرف محلها من الإعراب أو الاستشهاد على غرار أمثاله من الأميين في العلم، كقذي في العين:

لقد ورد في القرآن الكريم أن الكون كله بسمائه وأرضه، وكل مخلوقاته تسجد لبارئه جل جلاله : قال تعالى : " ولله يسجد من في السماوات والأرض طوعا وكرها " (سورة الرعد 15).

---

[64] *هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن فَرْح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، ثم المصري المفسّر (ت: 671 هـ). صاحب كتاب التفسير: "الجامع لأحكام القرآن "*

[65] *فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني الأصولي المفسر (544 هـ – 606 هـ) صاحب تفسير: "مفاتيح الغيب"الذي لم يكمله ، حيث جاء شهاب الدين الخوبي الدمشقي (639هـ) وأكمل قسما منه ، ثم جاء بعده نجم الدين القمولي (727هـ) فأتمه إلى الأخير ، دون أن يتميز الأصل من التكملة.*

[66] *أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت 546هـ) وله تفسير يحمل عنوان:" المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز."وقد قال عنه محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل ، الغرناطي ، الأندلسي ، أبو عبد الله ، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب في كتابه: " الإحاطة في أخبار غرناطة": هو فقيه عالم بالتفسير والأحكام والحديث والفقه والنحو واللغة والأدب، حسن التقييد، له نظم ونثر ولي قضاء المرية سنة تسع وعشرين وخمسمائة في المحرم، وكان غاية في الذكاء والدهاء والتهمّم بالعلم، سريّ الهمّة في اقتناء الكتب، توخّى الحق، وعدل في الحكم، وأعز الخطّة، روى عن أبيه وأبوي على الغساني والصدفي وطبقتهما، وألف كتابه الوجيز في التفسير فأحسن فيه وأبدع، وطار بحسن نيّته كلّ مطار، وبرنامجًا ضمّنه مروياته وأسماء شيوخه فحرّر وأجاد. " ا.هـ*

وقال سبحانه : " ولله يسجد ما في السماوات وما في الأرض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون (سورة النحل 49).

وقال سبحانه وتعالى : " ألم تر أن الله يسجد له ما في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس " (الحج 18).

والسجود معناه في كلام العرب التذلل والخضوع وقد نقل الفخر الرازي قول الزجاج: أجود الوجوه في سجود هذه الأمور أنها تسجد مطيعة لله تعالى. قال ابن كثير: وخص الشمس والقمر بالذكر لأنها قد عبدت من دون الله، فبين أنها تسجد لخالقها وأنها مربوبة مسخرة.

فالسجود في الآيات البينات، والحديث النبوي ليس هو المعنى الاصطلاحي عند الفقهاء، بل هو المعنى اللغوي الذي هو أوسع دلالة وأكثر معنى.

فسجود الشمس مما يختص بها، ولا يلزم أن يكون سجودها كسجود الآدميين، كما أن سجودها متحقق بخضوعها لخالقها وانقيادها لأمره وهذا هو السجود العام لكل شيء خلقه الله كما في آية الحج السابقة.
والذي يتبين لنا أن للشمس سجدتان : سجود عام ودائم وهو المذكور في القرآن الحكيم، وسجود آخر يتحقق عند محاذاتها لباطن العرش وهو المذكور في الحديث.

والحديث يشير إلى أن حركة الشمس لا تتوقف مع سجودها، وذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش " فقوله " تذهب " دلالة على الجريان لا دلالة على مكان الغروب.

أما العرش فلا يعلم حقيقة كيفيته وحجمه إلا الله خالقه، ويكفي هنا قوله صلى الله عليه وسلم: " ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة (سلسلة الصحيحة للألباني رقم 109).

قلت:

وقد استدل هنا على غير مراده، لأميته، لأن هذا المتن يدل على اكتناف الكرسي للسموات السبع الطباق.
وإن كان الخبر في حد ذاته باطل، كسائر الأخبار التي في هذه السلسلة، على ما لم نفتأ ننبه عليه المسلمين ونحذرهم نصحاً لهم في الدين[67].

67

" - 109ما السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة و فضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة. "

قال الألباني في "السلسلة الصحيحة" 1 / 174:
رواه محمد بن أبي شيبة في " كتاب العرش " (1: 114) :
حدثنا الحسن بن أبي ليلى أنبأنا أحمد بن علي الأسدي عن *المختار بن غسان العبدي* عن **إسماعيل بن سلم** عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر الغفاري قال:
"دخلت المسجد الحرام فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده فجلست إليه ،
فقلت : يا رسول الله أيما آية نزلت عليك أفضل ؟ قال : آية الكرسي : "ما السموات السبع " . الحديث.

قلت (الألباني): و هذا سند **ضعيف** ، **إسماعيل بن سلم** لم أعرفه ، و غالب الظن أنه إسماعيل بن مسلم فقد ذكروه في شيوخ المختار بن عبيد ، و هو المكي البصري و هو **ضعيف**.
و **المختار** روى عنه ثلاثة و لم يوثقه أحد و في " التقريب " : أنه مقبول.

{**أنظر على موقعنا: " عندما يتضافر جهل حشوية المحدثين وحشوية الفقهاء ليكونوا معاً أشد نكاية بالحديث النبوي الشريف من الوضاعين الجذريين ؟"**

وأضاف بتعالم واهم:

قلت : و لم ينفرد به إسماعيل بن مسلم ، بل تابعه يحيى بن يحيى الغساني رواه حفيده **إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني** قال : حدثنا أبي عن جدي عن أبي إدريس الخولاني به. أخرجه البيهقي في " الأسماء و الصفات " (ص 290).

قلت : و هذا سند **واه** جدا **إبراهيم** هذا **متروك** كما قال الذهبي ، و قد كذبه أبو حاتم.

و تابعه القاسم بن محمد الثقفي و لكنه **مجهول** كما في " التقريب. " أخرجه ابن مردويه كما في تفسير ابن كثير (2 / 13 - طبع المنار) من طريق **محمد بن أبي السري (الأصل : اليسري) العسقلاني** أخبرنا **محمد بن عبد الله التميمي** عن القاسم به . و **العسقلاني** و **التميمي** كلاهما **ضعيف**.

و للحديث طريقان آخران عن أبي ذر:

الأول عن **يحيى بن سعيد السعدي البصري** قال : حدثنا عبد الملك ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمر الليثي عنه به.

أخرجه البيهقي و قال.

"**تفرد به يحيى بن سعيد السعدي** ، و له **شاهد!!!!!!!!** بإسناد أصح.

قلت : ثم ساقه من طريق الغساني المتقدم ، و ما أراه بأصح من هذا ، بل هو **أوهى** ،

لأن إبراهيم متهم كما سبق ، و أما هذا فليس فيه من اتهم صراحة ، و رجاله ثقات

غير **السعدي** هذا ، قال العقيلي : " **لا يتابع على حديثه** " . يعني هذا. و قال ابن حبان : يروى المقلوبات و الملزقات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

قلت (عمراني): **وها قد تفرد بالخبر.**

الثاني : عن ابن زيد قال : حدثني أبي قال : قال أبو ذر فذكره.

أخرجه ابن جرير في " تفسيره " (5 / 399) " حدثني يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : قال ابن زيد به.

قلت : و هذا إسناد رجاله كلهم ثقات . لكني **أظن أنه منقطع** ، فإن ابن زيد هو عمر ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب و هو ثقة من رجال الشيخين يروي عنه ابن وهب و غيره . و أبوه محمد بن زيد ثقة مثله ، روى عن العبادلة الأربعة جده عبد الله و ابن عمرو و ابن عباس و ابن الزبير و سعيد بن زيد بن عمرو ، فإن هؤلاء ماتوا بعد الخمسين ، و أما أبو ذر ففي سنة اثنتين و ثلاثين **فما أظنه سمع منه.**

قلت (عمراني): **وبالرغم من ضعف كل موارد هذه الأخبار إلا أن الشيخ الألباني ستغلب عليه شقوة المتأخرين، ليحكم على الخبر بعكس ما تمليه عليه المعطيات الصرفة ليقول، وعلى غير المنتظر:**

و جملة القول : أن الحديث بهذه الطرق **صحيح** و خيرها الطريق الأخير (أي المنقطع) و الله أعلم.

و الحديث خرج مخرج التفسير لقوله تعالى : (وسع كرسيه السماوات و الأرض) و هو صريح في كون الكرسي أعظم المخلوقات بعد العرش ، و أنه جرم قائم بنفسه و ليس شيئا معنويا . ففيه رد على من يتأوله بمعنى الملك و سعة السلطان ، كما جاء في بعض التفاسير . و ما روي عن ابن عباس أنه العلم ، فلا يصح إسناده إليه لأنه من رواية **جعفر بن أبي المغيرة** عن سعيد بن جبير عنه . رواه ابن جرير.

قال ابن منده : **ابن أبي المغيرة** ليس بالقوي في ابن جبير.

و اعلم أنه لا يصح في صفة الكرسي غير هذا الحديث!!!!!!!! ، كما في بعض الروايات أنه موضع القدمين . و أن له أطيطا كأطيط الرحل الجديد ، و أنه يحمله أربعة أملاك ، لكل ملك أربعة وجوه ، و أقدامهم في الصخرة التي تحت الأرض السابعة ... إلخ فهذا كله لا يصح مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم و بعضه أشد ضعفا من بعض ، و قد خرجت بعضها فيما علقناه على كتاب " ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة البرهان " ملحقا بآخره طبع المكتب الإسلامي

وها هو العلم الحديث يذكر أن للشمس اهتزازات أو انتفاضات مثلها بعض علماء الفلك الغربيين بـ " الجيلي ".

وأن أحد هذه الاهتزازات يحدث كل خمسين دقيقة، كما أن هزة أخرى تحدث كل ساعتين وأربعين دقيقة، وعلم "الزلازل الشمسية" أصبحت له اليوم أهمية كبرى في علم الفلك الذي يعترف بأن أسرار الشمس وغرائبها وخفاياها لا زال الكثير منها لم يكتشف بعد.

وأخيرا أقول للدكتور الخمليشي : إن الحديث الذي انتقدته، هو في الواقع دعوة نبوية إلى الاتجاه نحو البحث والمعرفة، وعدم الاستسلام للجهل، فهو يفتح أمام قارئه ومستوعب معانيه آفاق البحث في هذا العلم الجليل الجميل، علم الفلك. وحقائقه ها هي تتبين يوما بعد يوم، وستزداد بيانا للأجيال القادمة " ولتعلمن نبأه بعد حين ".

عن مجلة النور عدد 456 جمادى الآخرة 29 يوليوز 2008

قلت:

بل ينبئ بضحالة مستوى من يطلق عليهم زوراً وبهتاناً بالمغرب:"علماء"، وهم إلى نعت "الجهل" أقرب من حبل الوريد، لقلة باعهم وزادهم فيما ينتحلون. ولكون مهمتهم الأساسية تكمن في أن يقوموا بدور كلاب المجزرة ينبحون على معارضي النظام كلما صدر لهم الأمر بذلك، حال ما فعلوا ويفعلون في ردودهم على شيخ **جماعة العدل والإحسان ، ولا يقرأها أحد، أو ما فعلوا مع الشيخ القرضاوي** **بخصوص**

"فتوى السكن الربوي" وهم في ذلك أجهل من غراب {أنظر على موقعنا: " فتوى اقتناء السكن الربوي: زوبعة فنجانية انقلبت إلى إعصار

مداري: فتوى اقتناء السكن الربوي في المغرب والمهاجر نموذجا" **، أو في ردهم المتشنج على شيخ مراكش** *محمد بن عبد الرحمن المغراوي* **! من دون أثرة من علم.**

قلت:

وكان حقيقاً بالنظام لو كان يتوخى إقلاعة جديدة بعيداً عن إفسادات عهد الرصاص، وعزما على طي صفحته السوداء، أن يدفنوا هذا المجلس ومن يؤثثونه مع تركة الحسن الثاني، وأن يستبدلوهم بغيرهم ممن هم: أفوه، وأعلم، وأنجع، وأفيد للنظام، واقدر على إدارة حوارات حضارية مع الخصوم وغير الخصوم بالعلم والبينة والبرهان وليس بالسفه على ما عودوا الناس، ككلاب مجزرة فقط .